كلية التربية
المجلة التربوية
***

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

# تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول (جامعة أسيوط - أنموذجاً)

إعداد
**دكتورة/ غادة السيد السيد الوشاحي**
**مدرس أصول التربية – كلية التربية**
**جامعة أسيوط**

المجلة التربوية ـ العدد الثانى والأربعون ـ أكتوبر ٢٠١٥م

**المقدمة:**

**يشهد العالم اليوم العديد من التغيرات والتحولات السريعة التي كان لها أثر كبير علي تطور رؤية ورسالة الجامعات وأهدافها ووظائفها، وترتب علي ذلك إزدياد التوجه العالمي نحو تفعيل الشراكة مع قطاع الإنتاج والأخذ بمفهوم الجامعة المنتجة لأهمية الدور الذي تقوم به في تحقيق التعاون بين الجامعات وقطاعات الخدمات والإنتاج.**

**وقد أكد مؤتمر باريس حول التعليم العالي عام ١٩٩٥ أن تحقيق التنمية يتطلب التنسيق والتكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل والإنتاج، وأوصت بضرورة تفعيل الشراكة بين قطاع التعليم وعالم العمل والإنتاج، وألا يقتصر دور القطاعين في عمليات التعاون والتنسيق (١: ١).**

**إن اقتصار نشاط الجامعة علي الجانب التعليمي، والبحث العلمي عطل جانباً أساسياً من مواردها الاقتصادية المتاحة في تحقيق مصادر تمويلية إضافية وتحقيق فوائد استثمارية للجامعة من ناحية وتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كجزء أساسي من رسالتها الجامعية وذلك لأن الجامعة لو أكتفت بالجانب التعليمي من رسالتها سوف تصبح مصنعاً للشهادات وتنقض دعائمها من الأساس ولا تلبث أن تسير في طريق التدهور والانحلال (٢: ٤٣).**

**ونظراً لما يشهده المجتمع العالمي منذ أواخر القرن العشرين من تحول في مفهوم الاقتصاد القائم علي رأس المال والموارد المادية إلي مفهوم الاقتصاد القائم علي رأس المال المعرفي حيث أصبحت الكفاءة التنافسية في المجتمعات اليوم تعتمد بصورة متزايدة علي مستوي الاستخدام الكثيف للمعرفة داخل كل قطاع من قطاعات المجتمع، أصبح رأس المال المستثمر في المؤسسة التعليمية يمثل رأس المال المادي ورأس المال المعرفي ولهذا فإن تعطيل دور رأس المال المادي أو المعرفي في الاستثمار سوف يصيب الجامعة بالعجز في الموارد المالية لعدم كفاية الموارد الناجمة عن استقطاب الطلبة في تغطية النفقات مما يضعف**

دور الجامعة في خدمة المجتمع وخلق فجوة بين برامجها التعليمية والبحثية وتكنولوجيا التعليم والمعرفة ومخرجاتها التعليمية التي يتطلبها سوق العمل.

ويحظي تحقيق التعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات بأهمية كبيرة لدي المسئولين في جميع المجالات الأكاديمية والتربوية والاقتصادية والسياسية. فعلي مستوي الدول العربية نظم مكتب التربية العربي لدول الخليج عدة لقاءات بين ممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية والصناعية بالدول الأعضاء في المكتب بهدف إيجاد أرضية صلبة يمكن بواسطتها بناء شراكة حقيقية فعالة، وقد نتج عن تلك اللقاءات عدد من التوصيات تحث علي ضرورة التعاون والتنسيق بين قطاعات التعليم وقطاعات الإنتاج والخدمات (٣: ٢).

وفي مصر تركز الجامعات المصرية علي السوق المحلي وتهتم ببيع منتج واحد فقط هو التعليم، ورغم أن مدخلات الجامعة المصرية هائلة إلا أن مخرجاتها محدودة، وتدار الجامعات في مصر كمراكز تكلفة فقط دون حساب الأرباح أو المكاسب، وتخرج الجامعات طاقات عاطلة في معظم تخصصاتها لأنها تهتم بتوصيل المعلومات دون ربطها بالتطبيق في الواقع والبيئة المحلية. هذا بالإضافة إلي مجموعة من المعوقات التي تحد من إحداث تعاون بين الجامعات وبعض القطاعات الأخري تتمثل في غياب آلية محددة للتنسيق بين مراكز البحث والتطوير والقطاعات الإنتاجية وقد أدي ذلك إلي ضعف الترابط والتفاعل بين منتج الحلول التقنية الوطنية ومستخدمها، مما يعد عائقاً أساسياً في تطوير القاعدة البحثية الوطنية (٤: ١٣-١٤).

ومن أهم المشكلات والمعوقات هي المنافسة علي استقطاب الطلبة، واعتماد البرامج والشهادات. وتشكل المنافسة علي الاستقطاب الأولوية القصوي لما لمحيط سوق العمل من آثار فعالة في الزيادة علي الطلب التعليمي أو إنخفاضه طبقاً للإمكانيات المادية والاستيعاب للمخرجات في التوظف، أو الهيكلية لسوق العمل، أو التفضيل للجامعات الأجنبية علي الجامعات العربية وما إلي ذلك من مؤشرات علي انخفاض إنسيابية الطلبة للجامعات الخاصة وهو ما يؤثر بدوره علي التمويل(٥: ١) أما الجامعات الحكومية فهي تعتمد في تمويلها علي

ميزانية الدولة المخصصة لها بالإضافة إلي ما يدفعه الطلاب من مصروفات ولذلك تمثل إنخفاض إنسيابية الطلاب إليها أيضاً عجز في التمويل إذا لم يتاح تمويل من مصادر أخري للجامعة.

ولذلك يتطلب الأمر طرح رؤي جديدة للجامعة تنطلق من الحاجة التعليمية والاقتصادية في الاستثمار للمعرفة حيث تؤدي الجامعات دوراً مميزاً في إجراء البحوث العلمية التي تعد معياراً لمستواها العلمي والأكاديمي أو ما توفره من إمكانات لإجراء البحوث من مختبرات وأدوات وأجهزة ومصادر جمع المعلومات من شبكات ومكتبات، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وطلاب الدراسات العليا (٦: ٦٢٥). ليس هذا فحسب بل أيضاً في وظيفة التعليم وخدمة المجتمع وذلك بنشر المعرفة والمعلوماتية وتنمية قدرات الطلاب علي الإبداع والابتكار وتوظيف التكنولوجيا ووسائل الاتصال لبناء المعرفة وربط العلم والمعرفة بسوق العمل واحتياجاته، أو بمعني آخر أن يعد الاستثمار للمعرفة خدمة وتطويراً للمجتمع استثماراً اقتصادياً في ظل مفهوم إقتصاد وتكنولوجية المعرفة لتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الإنتاج العلمي التطبيقي، والأبحاث والدراسات والاستشارات التي ستوفر للجامعة مصادر تمويلية غير تقليدية قد تفوق مصدر نشاط التعليم وباتجاه رؤية جديدة لجامعة منتجة (٧: ٢).

## مشكلة الدراسة:

إن اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة في مصر بالجانب الأكاديمي من أنشطتها أدي إلي عدم مواكبتها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في مصر وفي محيطها العربي والإقليمي والدولي، وترتب علي ذلك وجود فجوة بين مؤهلات وقدرات خريجيها ومتطلبات سوق العمل مما دفع الشركات المستثمرة في مصر إلي الاعتماد علي قوي العمل الوافدة مما أدي إلي ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات وخلق فجوة كبيرة بين رسالة الجامعة في خدمة المجتمع وطاقتها المعرفية غير المستثمرة مما يعطل جانب أساسي من مواردها الاقتصادية المتاحة في تحقيق مصادر تمويلية إضافية ومتنوعة تسهم في تغطية العجز

المالي وتحقق عوائد استثمارية مجزية للجامعة من ناحية ومن ناحية أخري تطوير وتنمية المشاريع الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كجزء أساسي من رسالتها الجامعية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما التصور المقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة؟

٢- ما أهم التحديات التي تواجه الجامعات المصرية ؟ وما مبادرات إصلاح التعليم الجامعي؟

٣- ما أهم الخبرات الناجحة في مجال الجامعات المنتجة؟

٤- ما الجهود التى بذلت فى جامعة أسيوط لإستثمار المعرفة وتسويق منتجاتها من خلال المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص؟

٥- ما الدروس المستفادة ؟ وما متطلبات تطبيق الجامعة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول؟

## أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلي وضع تصور لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول، ورصد جهود الجامعة في إستثمار المعرفة وتسويق منتجاتها من خلال المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص ومعرفة مواطن القوة والضعف وما يواجهها من فرص تهديدات وذلك لتفعيل مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وتحقيق مصادر تمويلية مكملة لمصدر التعليم العالي التقليدي الحكومي والخاص الناجم عن استقطاب الطلبة للدراسة في الجامعة من ناحية أخري وصولاً إلي الجامعة المنتجة. وذلك بالتعاون والعمل المشترك مع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية.

## أهمية الدراسة:

يعد نموذج الجامعة المنتجة نموذج أصيل يتناسب مع جميع الأنظمة السياسية ويفتح باباً علي المستقبل لأنه يقدم نمطاً جديداً لربط التربية بالحياة في جامعات عاملة باحثة يأتلف فيها التعليم والإنتاج والبحث وخدمة المجتمع وبذلك تتمكن هذه الجامعات من تسديد أكثر نفقاتها وتحظي بحرية أكاديمية نسبية وإصلاح شأن التربية والحياة معاً بعد إندماجهما وعدم الاكتفاء بخدمة الاقتصاد، بل تطوير التعليم العالي نفسه وسائر جوانب الحياة. وهذا النموذج يمكن تطبيقه لتطوير التعليم العالي ضمن خطط مرحلية، تشمل إصلاح سائر مراحل التعليم ومواقع الإنتاج والخدمات إصلاحاً تدريجياً. وتطوير برامج ومشاريع إنتاجية وبحوث علمية تخدم أغراض التنمية ، والاهتمام بالتكنولوجيا الصناعية.

## حدود الدراسة:

**الحدود الموضوعية:** أقتصر موضوع الدراسة علي وضع تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية (جامعة أسيوط – أنموذجا).

**الحدود الزمانية والمكانية:** أقتصر تطبيق الدراسة علي رصد جهود جامعة أسيوط في استثمار المعرفة وتسويق منتجاتها من خلال المراكز العلمية البحثية، والوحدات ذات الطابع الخاص ومعرفة نواحي القوة والضعف وما يواجهها من تحديات في العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥.

## منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل الأدبيات حول مفهوم الجامعة المنتجة وفلسفتها وأهدافها وأهميتها وأسسها، ورصد جهود جامعة أسيوط في استثمار المعرفة وتسويق منتجاتها من خلال المراكز العلمية البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص والتعرف علي التحديات التي تواجه الجامعات المصرية ونقاط القوة والضعف ووضع تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية بالتعاون والعمل المشترك مع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية (جامعة أسيوط ٠– أنموذجاً).

**مصطلحات الدراسة:**

- **مفهوم الجامعة المنتجة: تعرف الجامعة المنتجة "بأنها الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع والتي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية للجامعة من خلال أساليب ووسائل متعددة منها التعليم الممول ذاتياً والتعلم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية (٨: ٥١٤).**

- **الاستثمار في التعليم: هو "إنفاق جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه" (٩: ١٠).**

**الدراسات السابقة:**

**أولاً: الدراسات العربية:**

**دراسة سماح زكريا محمد (٢٠٠٦م): هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي دور المتغيرات والمستحدثات العالمية وانعكاساتها علي وظائف الجامعة والاستفادة من بعض النماذج العالمية في تسويق الجامعة لخدماتها للمجتمع ووضع تصور مستقبلي لتطوير دور الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة في خدمة المجتمع والتسويق لهذه الوحدات، واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي المستقبلي (أسلوب دلفي) لتحليل واقع الوحدات ذات الطابع الخاص في خدمة المجتمع وتسويق خدماتها ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أنه لكي تحقق الأهداف المستقبلية لخدمة المجتمع والجامعة يجب أن تقوم الوحدات ذات الطابع الخاص بالإعلان الالكتروني عن خدماتها ومنتجاتها (١٠).**

ودراسة عفاف محمد جايل (٢٠١٠م): هدفت هذه الدراسة إلي معالجة أوجه القصور الناتجة عن زيادة الطلب الاجتماعي علي التعليم الجامعي بإيجاد موارد تمويل ذاتي للجامعة عن طريق تسويق خدماتها البحثية والاستثمارية والتعليمية والتصدي للمعوقات التي تواجه التسويق، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلي أن الجامعات المصرية تمتلك فرص تنافسية عديدة علي كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ولكنها لم تستغل نظراً لنقص الكفاءات الإدارية والتسويقية، وغياب ثقافة الفكر التسويقي لدي أعضاء هيئة التدريس، وتفضيل أصحاب الأعمال التعاون مع الطاقات والخبرات الأجنبية (١١).

ودراسة خليل عبد الفتاح، محمود عبد المجيد (٢٠١١م): هدفت هذه الدراسة إلي تحديد معوقات إنتاج المعرفة اللازمة لمجتمع المعرفة للخروج برؤية مستقبلية مقترحة لتوظيف البحث التربوي في ضوء مقومات مجتمع المعرفة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي أن أهم معوقات إنتاج المعرفة قلة الإمكانات المادية المتاحة للأفراد والمؤسسات كذلك الاعتماد الخاطئ بإمكانية بناء مجتمع المعرفة من خلال نتائج تسويق البحث العلمي دون الاستثمار في إنتاج المعرفة محليا (١١).

دراسة دينا محيي الدين (٢٠١١م): هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي الاقتصاد القائم علي المعرفة وخصائصه وأهميته في التنمية الاقتصادية وأهمية تنمية الموارد البشرية في التحول نحو الاقتصاد القائم علي المعرفة، وأستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي أن الاقتصاد القائم علي المعرفة يتطلب التميز المؤسسي والاعتماد علي مبدأ الجدارة الذي فرضته السياسة الاقتصادية الجديدة، وأن التنمية البشرية من أهم عناصر إستراتيجية ماليزيا لتتحول نحو الاقتصاد القائم علي المعرفة ويرتفع دخلها (١٣: ٢٢١).

دراسة شرف إبراهيم عبد الهادي (٢٠١١م): هدفت هذه الدراسة لوضع إستراتيجية نحو جامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية وتمويل مالي منخفض، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلي أن تبني الاستراتيجيات اللازمة للوصول إلي جامعات عربية منتجة يتطلب الاهتمام بالتطوير المستمر للتشريعات والقوانين اللازمة للوصول إلي جامعات منتجة، اعتماد ثقافة التميز والتعلم المنظم ، وضع الخطط والتقديرات والتنبؤات

المستقبلية وفق آليات التخطيط الاستراتيجي، إعداد برامج وخطط وسياسات الجامعات بما يتلاءم مع حاجات ومتطلبات سوق العمل، العمل علي تعزيز وتطوير مصادر التمويل وتطوير آلياته، الاهتمام بتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس وإعادة تأهيلهم وتدريبهم وفق المتغيرات العالمية، تفعيل دور البحث العلمي في الارتقاء بالجامعات نحو الإنتاج والإبداع، الارتقاء بالمناهج الجامعية وطرق التدريس وفق معايير الاعتماد والجودة الشاملة للتحول نحو الإنتاج والإبداع والثقافة، الأخذ بنظام الأقسام العلمية المنتجة وتحفيزها نحو التميز والإبداع، والسماح للأقسام العلمية عبر الأجهزة الإدارية المختصة بالجامعات بإقامة التحالفات والشراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية، قدرة الأقسام العلمية علي تسويق منتجاتها وخدماتها الاستشارية والبحثية (١٤).

ودراسة نبيه نديم العبيدي (٢٠١١م): هدفت هذه الدراسة إلي خلق مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة عن طريق استثمار المعرفة وتسويق منتجاتها بما يحقق تدفقات تمويلية كمصدر معرفي أساسي مكمل لمصدر التعليم الجامعي، وأستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي وتوصلت الدراسة إلي أن التعليم الجامعي لكي يساهم في فتح قنوات جديدة وطرق لمستقبل أفضل للمجتمع والفرد يجب مشاركة الجامعة والقطاعات الاقتصادية في حل المشكلات وتعزيز التنمية المستديمة وتنمية المعرفة عن طريق البحوث والإبداع الفكري والاستشاري والدراسات الميدانية والحفاظ علي الذاتية الثقافية وتحقيق التعلم المستمر وإمكانية عرض مشروعات تعليمية مفتوحة أو إفتراضية باعتبارها نماذج تعليمية مستقبلية (١٥).

دراسة عبد العزيز بن علي الخليفة (٢٠١٣م): هدفت هذه الدراسة إلي بناء صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كنموذج للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وذلك من خلال تحديد الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة لتفعيل الشراكة المجتمعية ، والاستفادة من بعض التجارب العالمية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة لصيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة تقوم علي تحديد الأسس والمنطلقات للصيغة المقترحة وأهدافها وخطوات بنائها وأسباب بنائها ومتطلبات وآليات تفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة (١٦).

دراسة كريمة محمود شاكر (٢٠١٤م): هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي الدور التنموي للجامعة في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة والتوصل إلي تصور مقترح للإرتقاء بالدور التنموي للجامعة لمواكبة الإنفجار المعرفي وتكنولوجيا العصر، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي عدم تحقق الدور التنموي للجامعة بالشكل المنشود بجميع الكليات العملية والنظرية، وأكدت أهمية البعد الخاص بالتعليم في عصر المعرفة لمواكبة تغيرات هذا العصر للإرتقاء بالدور التنموي للجامعة ثم يليها البحث العلمي ثم مجال تنمية البيئة وخدمة المجتمع، وأن الجامعة تعطي الاهتمام الأول للتعليم والبحث العلمي، ويوجد قصور في الوظيفة الثالثة وهي خدمة المجتمع، ووضعت تصوراً مقترحاً للإرتقاء بالدور التنموي للجامعة (١٧).

**ثانياً: الدراسات الأجنبية:**

دراسة آرثر Arthur (٢٠٠٦م): هدفت الدراسة إلي التعرف علي المهارات اللازمة لمجتمع المعرفة من خلال تحديد إتجاهات الاحتياجات المستقبلية للتعليم والتدريب المهني قبل وأثناء الخدمة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وأكدت الدراسة أن التحول إلي مجتمع المعرفة يعني فرص أوسع لذوي المهارات العالية في العمل، وهذا يفسر تزايد أعداد المشاركين في التعليم العالي لتزايد الطلب عليهم في سوق العمل حتي يشاركوا في الخدمات كثيفة المعرفة، هذا بالإضافة إلي أن التوجه العلمي نحو جعل التعليم المهني والتدريب جزءاً من التعليم العالي يمثل إستجابة للتغير في الطلب علي المهارات والطموحات التربوية (١٨).

دراسة دايلي وآخرون Dailey, et al. (٢٠٠٦م): هدفت الدراسة إلي إعداد إستراتيجية تسويقية تشمل أربعة عناصر مختلفة لجذب اهتمام وتلبية احتياجات طلاب الدراسات العليا هي: البرامج Programme ، والاستثمارات الإضافية لتقديم خدمة أفضل Premiums وتوفير دليل للدراسات العليا Prospectus والريادة والتفوق Prominsee ، وأستخدم الباحثون المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي أن إعداد إستراتيجية مبنية علي التوجه بالسوق سوف يساعد إدارة مرحلة الدراسات العليا علي تحديد أين هي الآن وإلي أين

تريد أن تصل من خلال التعرف علي الاحتياجات الحالية لطلابها وتوقعاتهم المستقبلية (١٩).

دراسة فون Voon (٢٠٠٧م): هدفت الدراسة إلي قياس قدرة المنظمات الخدمية داخل الجامعة علي التوجه بالسوق وكيفية إستخدام مصادر تساعد علي الوصول إلي أداء متميز للجامعات، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي توفر مصادر التوجه بالسوق وتقديم خدمات جديدة وأعتبرت الجامعات منظمات خدمية ينطبق عليها التوجه بالسوق، وذلك لأن قطاع التعليم الجامعي العالي يعد من أفضل القطاعات لتقديم أفضل الخدمات في أي مجتمع يواجه منافسة متزايدة وأوصت بضرورة البحث عن أفضل الطرق لتحسين الخدمات الجامعية (٢٠).

دراسة أميرة بوحامد وآخرون .Amira Bouhamed et al (٢٠١١م): هدفت هذه الدراسة إلي الكشف عن الميكانيزمات الرئيسية المطبقة في الجامعات التونسية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأن الاقتصاد يتغير ونظم التجديد تتنوع من حين لآخر والجامعات أصبحت مكونات مهمة في الاقتصاد الأقليمي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت إلي بعض خصائص الجامعات المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء اقتصاد المعارف والمعلومات وهي مواصلة التحول التكنولوجي والالتزام القائم علي التنمية التكنولوجية، توفير الموارد الكافية للبحث العلمي والتكنولوجي لتعزيز المعارف وتفعيلها في التنمية الاقتصادية، الالتزام بالأيديولوجية الخاصة بالبلد والكشف عن الاحتياجات الإقليمية (٢١).

دراسة لورا كوليم Laura Ciolam (٢٠١٤م): هدفت الدراسة إلي عرض الأدلة الواضحة لبرنامجين ناجحين يهدفان إلي إبداع نظام متناسق يمكن أن يؤدي إلي تكوين المهارات الأساسية للمتعلمين وتوفير فرص التعلم مدي الحياة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي ضرورة بناء مجموعة من المهارات المرتبطة بالعصر الرقمي ينبغي إكسابها للطلاب (٢٢).

**التعليق علي الدراسات السابقة:**

**أهتمت معظم الدراسات السابقة العربية والأجنبية علي أهمية تعريف رسالة الجامعة من وجهة نظر احتياجات المجتمع بدلاً عن التوجه التقليدي لها، وأشارت بعض الدراسات إلي مفهوم التوجه للسوق وأن إعداد إستراتيجية للتوجه بالسوق سوف يساعد إدارة الدراسات العليا أن تصل لتوقعات الطلاب المستقبلية كما في دراسة (Daily, 2006) ودراسة (Voon, 2007) إلي إمكانية جذب قدرة المنظمات الخدمية داخل الجامعة للتوجه بالسوق من خلال مصادر إستخدام التوجه بالسوق لتقديم خدمات جديدة، كما أشارت بعض الدراسات إلي دور الجامعة في بناء مجتمع المعرفة من خلال وظائفها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع مثال دراسة (Amira Bouhamed, 2011). كما أشارت بعض الدراسات إلي الإستراتيجية التي تستخدمها الجامعات لخلق مصادر تمويلية عن طريق استثمار المعرفة لتحقيق التمويل الذاتي مثل دراسة (نبيه العبيدي ٢٠١١)، ودراسة (Daily, 2006) ودراسة(سماح زكريا ٢٠١٠) ودراسة (Voon 2007)، كما أشارت بعض الدراسات إلي أثر المعرفة علي التنمية الاقتصادية مثل دراسة (Laura, 2013) ودراسة (كريمة ٢٠١٤) ، وقدمت بعض الدراسات صيغ مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات مثل دراسة (عبد العزيز ٢٠١٣).**

**جاءت نتائج الدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع الدراسة الحالية، حيث تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة علي أهمية تطوير دور الجامعة من خلال وظائفها وأهدافها بحيث يمكنها مسايرة التغيرات الحديثة المتسارعة والتقدم الهائل الذي فرضته الثورة المعرفية والتكنولوجية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية والخدمية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للمجتمع وتوفير مصادر تمويلية لإصلاح التعليم العالي وتطوير برامج ومشاريع إنتاجية وبحوث علمية تخدم أغراض التنمية والاهتمام بالتكنولوجيا الصناعية من خلال نموذج الجامعة المنتجة.**

## خطوات السير في الدراسة:

**أولاً:** تشمل خطة الدراسة الإطار العام للدراسة الذي يشمل مشكلة الدراسة وأهميتها وحدودها وأهدافها ومنهج الدراسة ومصطلحات الدراسة والدراسات السابقة وخطوات السير في الدراسة.

**ثانياً:** الإطار النظري للدراسة ويشمل:

أ – الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة.

ب– التحديات التي تواجه الجامعات المصرية، ومبادرات إصلاح التعليم الجامعي المصري.

جـ– بعض الخبرات الناجحة في مجال الجامعات المنتجة.

د– الجهود التى بذلت فى جامعة أسيوط لإستثمار المعرفة وتسويق منتجاتها من خلال المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص.

هـ– الدروس المستفادة ومتطلبات تطبيق الجامعة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول.

**ثالثاً:** خلاصة النتائج والتصور المقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول (جامعة أسيوط – أنموذجاً).

## ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

ناقشت الباحثة فيما يلي الإطار النظري للدراسة ويشمل:

### أ – الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة:

لقد شهدت الجامعة في الربع الأخير من القرن العشرين تحولاً جذرياً في أدوارها التعليمية والبحثية لتواكب التوجهات العالمية نحو زيادة إنتاجية الجامعات من خلال تكوين شراكة مجتمعية مع القطاعات الاقتصادية والخدمية وتهيئة فرص النمو الاقتصادي داخلها بعمل مشاريع بحثية إنتاجية والمشاركة في التطوير التقني.

وتنطلق رؤية ورسالة الجامعة من الحاجة التي يتطلبها المجتمع والموارد الاقتصادية المتاحة لها لتحقيق رسالتها بشكل أساسي كجامعة تعليمية ومنتجة في توفير الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً للدخول في سوق العمل من خلال برامج تعليمية مواكبة للتطور والحداثة والحاجة لتطوير القدرة والمهارة في التطبيق وأخلاقيات العمل والتعامل، والتعلم المستمر كجامعة تعليمية. إلا أنها من ناحية أخري لديها من المعرفة المتمثلة في رأس المال الفكري للهيئة التعليمية، والإمكانات المادية من مختبرات علمية وورش فنية والمكتبة الرقمية والالكترونية وشبكات الاتصالات والأبنية والمرافق (٢٣: ١).

ولذلك فإن رأس المال المستثمر في الجامعة يمثل رأس المال المادي (الممول من المالكين في الجامعات الخاصة – ومن الحكومة في الجامعات الحكومية)، ورأس المال المعرفي (للهيئة التعليمية)، ومفهوم الجامعة المنتجة يعني استثمار وتسويق المعرفة استثماراً اقتصادياً في ظل مفهوم اقتصاد وتكنولوجية المعرفة لتسهم في التنمية الإقتصادية والاجتماعية من خلال النتاج العلمي التطبيقي والدراسات والاستشارات ... من ناحية وتوفير مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة من ناحية أخري.

**١- مفهوم الجامعة المنتجة:**

**تعرف الجامعة المنتجة بأنها " تلك الجامعة التي تحقق وظائف التعليم، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والتي تتكامل فيها هذه الوظائف كي تعطيها المرونة الكافية لتطوير بعض نشاطاتها وخدماتها التعليمية فضلاً عن تعزيز موازنتها عن طريق تحقيق بعض الموارد الإضافية للجامعة من خلال الأنشطة المتعددة ومنها البحوث التعاقدية، والاستشارات، والتعليم والتدريب المستمر، والدورات التدريبية ... وغيرها" (٢٤: ١٠١-١٠٢). وتعرف أيضاً "بأنها الجامعة التي تحقق وظائف التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة والتي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية للجامعة، من خلال أساليب ووسائل متعددة منها التعليم الممول ذاتياً والتعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية" (٢٥: ٥٣١).**

**وتعرف الباحثة الجامعة المنتجة في هذه الدراسة بأنها الجامعة التي تحقق من خلال تكامل وظائفها التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع تطوير أنشطة تعليمية وإنتاجية متعددة مثل البحوث التعاقدية، والتعلم الذاتي والتدريب المستمر والاستشارات، والإنتاج المباشر في بعض الكليات، وفتح الدراسات المسائية لقاء رسوم ... الخ، لتسهم في التنمية الاقتصادية والإجتماعية وتوفر للجامعة مصادر تمويلية غير تقليدية.**

**ومفهوم الجامعة المنتجة يؤكد علي زيادة الأنشطة الإنتاجية للجامعة ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي من خلال تسويق منتجاتها وخدماتها وإمكاناتها البحثية والمادية لتوفير موارد إضافية للجامعة هذا بالإضافة إلي المساهمة في حل مشكلات الإنتاج والمشكلات الإجتماعية لتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.**

**ويتحقق الدور التنموي للجامعة باتفاقيات بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية لتحقيق أهداف الشراكة ومبادئها ومجالاتها وتحفظ لكل طرف مصالحة وتلبي احتياجاته وتصبح هذه الاتفاقيات مسؤولية ملزمة لأطرافها.**

ويشير مفهوم الجامعة المنتجة إلي قيامها ببعض الأنشطة التي تحقق من خلالها بعض الموارد المالية التي تنعكس بالفائدة علي العاملين فيها بشرط ألا تتناقض هذه الأنشطة مع الوظيفة الأساسية للجامعة ولا تؤثر عليها وبحيث تتحقق من خلال تأدية الجامعة لوظائفها وهذا يعني عدم دخول الجامعة المنتجة في تنافس علي الربح الاقتصادي مع المؤسسات الإنتاجية الأخري في المجتمع وكذلك عدم مسايرتها لنموذج السوق بل تكتفي ببعض الأنشطة التي تحقق لها أرباحاً مناسبة تسدد من خلالها معظم نفقاتها.

**٢ – الإنتاج من منظور إسلامي:**

يعد الإنتاج نشاط مادي يعتبر وسيلة لتحقيق سعادة الفرد، وتحقيق عمارة الأرض وتحقيق الخير والعدل، بالإنتاج في المفهوم الإسلامي " هو نشاط إقتصادي منظم يهدف إلي توليد منفعة أو زيادتها سواء كانت مادية أو معنوية، ويعتبر الإنتاج وسيلة لإشباع حاجات الإنسان اللازمة لاستمرار حياته" (٢٦: ١٠١).

ومن حكمة الله تعالي أن ربط إشباع الحاجات الأساسية الجسدية الضرورية لأداء الإنسان للعبادات بالعمل والإنتاج وفي ذلك يقول الله تعالي: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ" (الملك: ١٥).

ويقاس تقدم المجتمعات بمدي التقدم الإنتاجي الذي يحققه المجتمع ونصيب كل فرد من الناتج حيث يحقق ذلك استقلالاً للمجتمع ومصدراً من مصادر قوته وقد أمرنا الله سبحانه وتعالي بالعمل وبذل الجهد والإنتاج وجعله عنصراً محققاً لكرامة الإنسان هذا بالإضافة إلي تعمير الأرض وبذلك يؤكد الإقتصاد الإسلامي علي أهمية الإنتاج ليس بصفته نشاطاً مادياً فقط بل أيضاً كنشاط إنساني، وهو ما أدركه الاقتصاد الإسلامي وأهملته الأنظمة الاقتصادية الوضعية التي ركزت علي العناصر المادية للإنتاج دون الإهتمام بالغاية من الإنتاج وترتب علي ذلك مشكلات إقتصادية وإجتماعية خطيرة (٢٧: ١٠٢).

**٣ – أسس ومبادئ الجامعة المنتجة:**

**يمكن تحديد الأسس والمبادئ التي تقوم عليها فلسفة الجامعة المنتجة كالتالي:**

- **التكامل بين وظائف الجامعة الثلاث التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.**
- **فتح قنوات للشراكة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية من خلال تلبية احتياجاته من الكوادر البشرية الماهرة المدربة، والقادرة علي البحث والمشاركة في إيجاد حلول لمشكلاته وقضاياه وتنظيم برامج تعليمية وتدريبية لمؤسسات المجتمع مثل برامج التدريب التحويلي، والتعليم المتناوب، والتعلم المستمر.**
- **تنوع التخصصات والكليات تبعاً لتنوع البيئات المحلية بحيث تتناسب مع طبيعة كل بيئة محلية وقطاعات الإنتاج في المجتمعات المحلية (٢٨: ١٦-١٧).**
- **إعداد الطلاب بصورة متكاملة عقلياً وخلقياً وإجتماعياً وتنمية مهاراته علي النقد الموضوعي والنقد الذاتي والتعاون مع الآخرين وحمل المسئولية والإبداع والابتكار واستخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات وأن يكون قادراً علي تطبيق ما تعلمه من معلومات ومعارف فيما يواجهه من مواقف ومشكلات (٢٨: ١٩-١).**
- **تنوع مصادر التمويل من المشروعات والأنشطة والبحوث التطبيقية وغيرها تمثل مصدراً للتمويل بالإضافة إلي ما يمكن أن تحصل عليه الجامعة من معونات ومنح من بعض المؤسسات والأفراد، وبذلك تتحقق الاستقلالية للجامعات.**
- **تحويل الجامعة إلي مركز للإنتاج المعرفي والفكري من خلال إنتاج المعرفة ونشرها، وإقامة صناعة محتوي قادرة علي المنافسة عالمياً والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة (٢٩: ١٠٣).**
- **ربط التعليم بالإنتاج فالطالب في الجامعة المنتجة يتم إعداده بطريقة متوازنة تجمع بين النظرية والتطبيق وبين التعليم والإنتاج ورفع مستوي إنتاجية الطالب من خلال ممارسته**

للعمل والإنتاج في المؤسسات الإنتاجية أثناء الدراسة وذلك بهدف تحقيق التعليم المنتج وتنمية مهارات الإبداع والابتكار لدي الطلاب.

**٤- أهداف الجامعة المنتجة:**

من المناقشة السابقة للأسس والمبادئ التي تنطلق منها فلسفة الجامعة المنتجة يتضح أنها تقوم بالعديد من الأدوار التنموية والتربوية لتحقيق بعض الأهداف. وفيما يلي أهم هذه الأهداف:

- زيادة قدرة الجامعات التنافسية لتتوافق مع متغيرات ومتطلبات العصر، ومع المعايير والنظم العالمية (٣٠: ١٠٤).
- التنمية المهنية المستدامة للطلاب قبل وأثناء الخدمة وتنمية مهاراتهم الإبداعية والإنتاجية وذلك لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية من الكوادر البشرية المؤهلة للإنتاج.
- المساهمة في علاج مشكلة البطالة لدي خريجي الجامعات.
- تحويل الجامعات إلي بيوت خبرة عالمية وتحقيق النفع بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال والإنتاج ، ويرسي دعائم الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع (٣١: ٣٨).
- توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات من خلال تفعيل الدور الإنتاجي لرأس المال المادي والمعرفي المتاح للجامعات وتحقيق استقلالية الجامعات.
- ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات والعمل علي تفعيلها للقضاء علي الثنائية بين النظرية والتطبيق والفكر والعمل وصولاً لتحقيق التعليم المنتج وإعداد الكوادر البشرية القادرة علي الإبداع والابتكار.
- رفع مستوي الكفاءة الداخلية والخارجية وزيادة إنتاجية التعليم الجامعي الفكري والمادي، وتطوير أداء نظام التعليم الجامعي ضماناً لتحقيق الجودة الشاملة للنظام.

- تحقيق المتطلبات التنموية الآتية: تنمية الاقتصاد الوطني باعتبار أن التعليم والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، وتوفير أهم عناصر الإبداع والإنتاج وهو الإنسان، وتحقيق التنمية المستمرة للمجتمع، وبناء مجتمع قوي ومترابط (٣٢: ١٨).

## التحديات التي تواجه التعليم الجامعي المصري:

تشير العديد من الدراسات والبحوث العلمية إلي أن الجامعات المصرية تواجه العديد من التحديات التي قد تعوق الجامعة عن تبني أسلوب الجامعة المنتجة وتفعيله علي مستوي الجامعات كأسلوب مهم في توفير موارد مالية إضافية من ناحية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية من ناحية أخري وفيما يلي بعض هذه التحديات:

هناك تأكيدات علي أن أبرز هذه التحديات يتمثل في معدلات التقدم التكنولوجي والإنفتاح الإعلامي والثقافي والحضاري والعالمي، والمنافسة العالمية، والتوجه إلي التعليم العالي للجماهير وحاجة سوق العمل إلي وظائف مهنية وأكاديمية دقيقة والمطالبة بمؤسسات تعليم عال عابرة للقارات والمحيطات. وإزاء هذه التحديات من الطبيعي أن تصبح مؤسسات التعليم العالي مطالبة ببذل مزيد من الجهد، وإمتلاك مقومات التطوير المستمر، وتجويد أدائها، وذلك لزيادة فعاليتها في تحقيق أهدافها، وضمان قدرتها التنافسية التي تؤهلها بالفعل إلي التفوق والتميز (٣٣: ٦).

ويشير مهدي دياب ونجوي جمال الدين إلي بعض هذه التحديات التي تتمثل في:

- التحول من إنتاج المعرفة إلي تشكيل المعرفة والحاجة إلي إيجاد كادر من عمال المعرفة يكونون خبراء في تشكيل المعرفة ويقومون بتحديد المشكلات ثم حلها.

- عولمة المعرفة بمعني أن يتدفق تيار المعرفة والمعلومات والمنتجات من الشمال إلي الجنوب وتمكن المستخدمين من المشاركة واستثمار المعرفة العالمية والمحلية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

- القصور في تحويل المعارف إلي منتجات ولذلك يجب أن تعمل الجامعات علي تنمية الموارد البشرية لتحقيق التفاعل الكفء مع نظام إنتاج المعرفة وتوزيعها حسب العرض والطلب.

- التعديل الهام الذي يجب أن تحدثه الجامعات في هذا السياق الجديد هو تنميته بني تعزز وتشجع الإبتكارية الجماعية وتدريب الطلاب علي العمل في فريق (٣٤: ١٦). وذلك لعلاج القصور الناتج عن عدم ملاءمة البرامج التعليمية لحاجات ومتطلبات سوق العمل.

- ضعف العدالة في الفرص الدراسية، فعدم وجود التكافؤ الاجتماعي للفرص الدراسية هو أمر شائع ويكون حاداً في الدول الفقيرة ومنها مصر، وأن السياسات المعتمدة للقبول في أغلبها مركزية تسعي إلي تكافؤ الفرص ولكنها تنتهي إلي ضعف عدالة التوزيع وتضخم أعداد الطلاب فوق الطاقة الاستيعابية.

- انخفاض الفعالية الداخلية للتعليم الجامعي ويظهر ذلك جلياً عند المقارنة بين مدخلات التعليم العالي من الطلبة وتدني نسبة المخرجات منهم وذلك بسبب ارتفاع معدل الهدر من ناحية وتدني مستوي الكفايات والمهارات لدي الخريجين وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل من ناحية أخري وذلك بسبب الاهتمام بالكم علي حساب الكيف.

- ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص وقد تم تناول ذلك بإسهاب في بعض الدراسات السابقة، وقد أدي ذلك إلي أن مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص دراسية وبحثية مازال محدوداً، وضعف الصلة بين المشاريع البحثية الجارية في الجامعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلات قطاعات الإنتاج، ضعف التمويل والإنفاق علي البحث العلمي، ضعف ثقافة البحث العلمي لدي مؤسسات القطاع العام والخاص.

- أن نمط التنمية المتبع لم يسمح للجامعات أن تطور من تخصصاتها وتغير من ثقافتها، وذلك لأن كثير من المشاريع الإنتاجية والصناعية في المجتمع هي وكالات لشركات كبري تتولي تطوير التكنولوجيا والتحكم فيها، وحتي الشركات التي حاولت أن تشارك في إبتكار أساليب وأدوات للتكنولوجيا نجدها قد إعتمدت علي خبرة الخارج أكثر من اعتمادها علي

المؤسسات العلمية في الداخل ، وحجتها في ذلك أن الجامعات المصرية ليس لديها ما تقدمه في هذه المجالات (٣٥: ١٨٥).

- تدني التقييم المؤسسي وضعف رسوخ أصول ضمان الجودة، هناك محاولات لإرساء قواعد للتقييم وضمان الجودة والاعتماد في الجامعات المصرية ولكنها في المجمل تأخذ مظهراً شكلياً ولم تدخل مراحل فعالة ومؤثرة في جودة التعليم ومساره وتحولت أحياناً إلي مظهر بيروقراطي ومحاسبة المؤسسات المخالفة للأنظمة المرعية، وقد قام مكتب اليونسكو بعمل دراسة جدوي علي ذلك في ١٣ بلداً عربياً وما نشر من تقارير لا تثبت وجود أدلة في تحقيق الجودة المطلوبة (٣٦).

- تدني نسبة الأنفاق علي التعليم الجامعي وصعوبة تأمين مصادر تمويله وهي قضية تشكو منها الجامعات المصرية الحكومية وقد أدي ذلك إلي تفاقم المشاكل والعجز عند تنفيذ خطط ومشروعات التنمية وقصور في أداء الوظيفة البحثية للجامعة.

- إعتماد التطوير والإصلاح في الجامعات المصرية الحكومية علي قدرة الدولة علي تحقيق متطلبات إصلاح الجامعات، وأن هناك شبه إجماع علي أن الدولة أصبحت عاجزة عن تحقيق هذه المتطلبات، وأنه آن الأوان للحد من الاعتماد المطلق علي الدولة في تحقيق الإصلاح المنشود وتطوير البنية التحتية اللازمة للتطوير من معامل وأجهزة حديثة ومكتبات. وذلك بتوفير مصادر تمويل غير تقليدية بالتعاون والشراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجتمع، كما أن سياسة التكيف الهيكلي أدي إلي إتباع سياسات انكماشية استتبعها تحجيم فرص العمل أمام الخريجين وانتشار البطالة مما دفع البعض منهم إلي ممارسة العمالة غير المنتظمة، هذا بالإضافة إلي أن تكلفة الطالب الجامعي في مصر أدني من تكلفة الطالب الأردني والتونسي رغم الزيادات في إعتمادات الجامعات ووزارة التعليم العالي خلال عقد التسعينيات (٣٧: ١٦٧).

- غياب استقلال الجامعة جعلها إمتداد للمرحلة الثانوية في جوانبها السلبية، كما أن التوسع في إنشاء الجامعات وزيادة أعدادها كان توسعاً أفقياً جاء علي حساب التوسع

الرأسي، مما كان له أسوأ الأثر علي تنمية إمكانات الجامعات القائمة بالإضافة إلي فقد الحرية الأكاديمية (٣٨).

- جمود اللوائح والقوانين التي تحكم أداء أعضاء هيئة التدريس وتطويره وشكلية البرامج التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وافتقار محتواها لكثير من الاتجاهات الحديثة المرتبطة بتطوير أدائهم في مجتمع المعرفة، وغياب الآليات اللازمة لبناء وتحديث قاعدة المعرفة التنظيمية للجامعة، وندرة الموارد المالية اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس مما يعوق عملية نشر وتطبيق خبراتهم ومعرفتهم بفاعلية في خدمة مجتمعهم الأمر الذي جعل التعليم الجامعي لا يفي بمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة (٣٩).

ومن ثم لا يمكن للأحوال والأوضاع الراهنة لمستوي خريجي الجامعات المصرية أن تقود المجتمع لتحقيق أهدافه التنموية، وبناء مجتمع معرفي متقدم، نظراً لضعف المدخلات التعليمية، وسوء حالة الأبنية والتجهيزات العلمية وضعف الجهاز الإداري ، وعدم مواءمة النظام والبرامج الدراسية لروح العصر، بالإضافة إلي غياب الرؤية الشاملة والنظرة الإستراتيجية لدور التعليم العالي والجامعي في مستقبل استثمار وتنمية الموارد القومية، وكذلك محدودية فرص التعامل مع العلوم الحديثة والمستقبلية وتطبيقاتها في الجامعات المصرية (٤٠). وقد أدي ذلك إلي إبتعاد التعليم الجامعي المصري عن سباق المنافسة العالمية لإنتاج المعرفة، وضعف مستوي الجودة فيه، وغياب الجامعات المصرية عن التصنيفات العالمية لترتيب الجامعات، واحتلال الجامعات المصرية لمراكز متأخرة علي مستوي القارة الأفريقية وتفوق جامعات جنوب أفريقيا وتنزانيا وناميبيا وغيرها عليها، فقد حصلت ٨ جامعات من جنوب أفريقيا علي ثماني المراكز الأولي إفريقياً، في حين إحتلت جامعة حلوان المركز ٨٥ إفريقياً.

وإنطلاقاً من الوضع الحالي للتعليم الجامعي المصري، وحالة التحول التي يعيشها العالم بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة، من حيث التحولات الكبري في السياسات التعليمية، والاقتصادية والثقافية، فإن إصلاح التعليم الجامعي المصري أصبح قضية ضرورية

ملحة، تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل، وأزمة الواقع الحالي، ومتطلبات التنمية المجتمعية.

## مبادرات لإصلاح التعليم الجامعي المصري:

لقد طرحت العديد من المبادرات لإصلاح التعليم الجامعي المصري، كان من بينها المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي ٢٠٠٠م، الذي أوصي برسم إستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي المصري تضمن خمسة وعشرين مشروعاً لإصلاح منظومة التعليم الجامعي، وأستقر الأمر علي تنفيذ ستة مشروعات هي (مشروع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ICTP ، ومشروع تطوير الكليات التكنولوجية المصرية ETCP ، ومشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP ، ومشروع تطوير كليات التربية FDEP ، ومشروع صندوق تطوير التعليم العالي HEEPF ، ومشروع توكيد الجودة والاعتماد QAAP) وذلك علي ثلاث مراحل تتفق كل مرحلة مع الخطة الخمسية للدولة إعتباراً من ٢٠٠٢ حتي ٢٠١٧م (٤١: ٣٧).

وفي مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ الذي عقد في مكتبة الإسكندرية حيث صدرت وثيقة الإسكندرية التي تعمل وفقاً لقائمة أولويات محددة تتمثل في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وآليات المتابعة مع المجتمع المدني وتضمنت الاهتمام بالتعليم وتطويره وإنتاج ونشر وتسويق المعرفة وتطوير المؤسسات التعليمية (٤٢).

وعلي الرغم من أهمية مبادرات الإصلاح، إلا أن الأهم من ذلك هو مدي الاستفادة من استثمارها الاستثمار الأمثل بما يتناسب مع متطلبات التنمية الشاملة، وبالطريقة التي تسهم في إصلاح واقع التعليم الجامعي، وتساعده علي التكيف والتعامل مع المتغيرات المجتمعية والعالمية والمتجددة باستمرار وكذلك الاستفادة منها، هذا بالإضافة إلي التحديات التي تفرض نفسها علي الجامعات المصرية والتي سبق التطرق إليها ومنها قدرة الجامعات علي إحداث التوازن بين الكم والكيف وتحديث نظم التعليم مع المتغيرات العالمية العلمية والتكنولوجية المتسارعة والتخصصات المستحدثة مع طبيعة المهن والمهارات والكفايات اللازمة للقوي

العاملة لكي تنافس في سوق العمل، وهذا يتطلب من الجامعة أن تكون رسالتها موجهة بالكفاية الإنتاجية لعوامل الإنتاج المؤدية إلي زيادة الإنتاج وتقليل نفقاته، وزيادة جودته، وتسويقه، وذلك بهدف التصدي للتهديدات الخارجية للمجتمع.

## العلاقة بين التعليم والإنتاجية:

تعد عملية تقييم الإنتاجية الجامعية في مجال الخدمة عملية معقدة نظراً للطبيعة المتنوعة للأنشطة الخدمية التي تقدمها الجامعة، كما أن المشاركة في تقديم الخدمات يرتبط بمكانة الكلية وإمكاناتها البشرية والمادية، وحجم الأعباء المطلوب إنجازها في مجال البحث والتدريس، ونظراً لأن الخدمة تتضمن أنشطة عديدة فيمكن تقديمها من خلال المعايير التالية (٤٣: ١٥٨):

- في مجال الخدمة العامة (أو التعلم المستمر) يجب أن تتم الإشارة إلي مشاركة أعضاء هيئة التدريس في برامج التعلم المستمر، وفي المؤتمرات، والسيمينارات، وورش العمل ذات العلاقة.

- في مجال الخدمة التعليمية للجامعة يجب الإشارة إلي المقررات التي يتم تدريسها، وإدارة الدراسات الجامعية، والمشاركة في اللجان، والانتدابات الأخري في مثل هذه الأعمال.

- وبالنسبة للخدمة المقدمة للمهنة، يجب أن تتم الإشارة إلي مشاركة أعضاء القسم العلمي في اللجان المتخصصة وتقديم الإستشارات والعون الإداري في مجال القسم.

- وفي مجال خدمة المجتمع يجب أن تتم الإشارة إلي الأنشطة المرتبطة بالمجتمعات الأكاديمية أو الخدمة الحكومية أو العامة أو كلاهما وكذلك الأنشطة الاستشارية.

وهناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن أن تشكل منطلقات لتحديد رؤية مقترحة لتقييم الإنتاجية الجامعية في مجال البحث العلمي من الناحية الكيفية والكمية كالتالي (٤٤: ١٦٨):

- تحديد المسئولية الداخلية الخاصة بكيفية أداء الجامعة لرسالتها البحثية وذلك من خلال وضوح اللغة المستخدمة في البحث ليكتمل الفهم وتعم الفائدة، التخصص الدقيق للقائمين بالبحث، التوازن بين أنواع البحوث سواء كانت تطبيقية أم إجرائية أم ميدانية ... إلخ.

- تحقيق مقاييس الدخل والمنصرف والقيمة المضافة وذلك من خلال التحري عن الرسالة البحثية للجامعة ومدي إسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التحري عن كفاءة وفاعلية الرسالة البحثية للجامعة في ضوء المخصصات المالية المحددة لها.

- عند تقييم أي بحث لا يكتفي فقط بالآثار والمحصلات الكمية والنوعية الخاصة بالبحث، بل يجب أن نركز علي الأهداف والاستراتيجيات والخطط وعملية التنفيذ بالإضافة إلي المحصلات والآثار.

يتضح مما سبق أن العالم الآن ينتقل من المجتمع الصناعي إلي المجتمع ما بعد الصناعي الذي من أهم صفاته الإنتاج الغزير للمعرفة، يعتمد في تخطيطه علي الكمبيوتر الذي حل محل العامل التقليدي فهو مجتمع مختلف في نوعية المنتج والمستهلك والسوق، والاستهلاك فيه إستهلاك خدمات وأفكار، حيث أن الإنتاج يعتمد علي نظام هائل للمعلومات والتسويق، ومرونة غير مسبوقة في نمط الإنتاج وفي تغيير مستمر للهياكل ووسائل الإنتاج ولا نستطيع أبداً أن نواجهه بقوة عمل جاهلة أو نصف متعلمة، ولذلك فإن أي خلل في التعليم سوف يؤدي إلي الخلل في الإنتاج وتدهور الإنتاجية فالعلاقة طردية بين الإنتاج والتعليم ولذلك فهناك فجوة بين الإنتاج والتعليم الجامعي المصري ويصبح التعليم دون العائد نظراً لأن المخرجات التعليمية والنواتج التربوية لا تلقي الطلب الفعال في أسواق العمل بالدرجة المطلوبة مما يؤدي إلي إتساع الفجوة بين الإنتاج والتعليم وارتفاع تكلفة التعليم في جميع مراحله.

مما سبق تتضح أهمية هذه الدراسة في تطوير التعليم الجامعي بوضع تصور مقترح لجامعة مصرية منتجة في ضوء خبرات بعض الدول، تتناول الباحثة فيما يلي بعض الخبرات الناجحة في مجال الجامعات المنتجة.

## ب – بعض الخبرات الناجحة في مجال الجامعات المنتجة :

إن التقدم المطرد في إنتاج المعرفة واعتبارها أحد المصادر الرئيسية للثروة والإزدهار من خلال إنتاج ونشر وتوزيع المعرفة أدي إلي تحول جامعات الدول المتقدمة إلي جامعات منتجة استثمارية تحقق مصادر للدخل إضافية تسهم في دفع عجلة التطوير والإزدهار فيها مع الحفاظ علي وظائفها الرئيسية كجامعات مرموقة وفي هذه الدراسة سوف نتعرف علي خبرات بعض الدول في هذا المجال للإستفادة منها في التصور المقترح لجامعة منتجة مصرية.

### ١ – الجامعات المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية :

- شكلت الجامعات ببرامجها الأكاديمية والقطاعات الإنتاجية الخاصة والحكومية منظومة متكاملة للإرتقاء بالبحث العلمي والإستفادة من نتائجه وقد أدي ذلك إلي أن ٦٠% من الناتج المحلي للولايات المتحدة يعتمد علي إنتاج ونشر وتوزيع المعرفة. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان من المصادر الرئيسية لبراءات الإختراع حيث سجلت هذه الدول دولياً ما يزيد عن (١٣٠) مليون براءة إختراع (٤٥: ٥٧–٥٨). وشاركت الجامعات الأمريكية بذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحل مشكلات المجتمع ومعالجة قضاياه من خلال إجراء البحوث اللازمة لحاجة تلك المؤسسات بالإضافة إلي الأبحاث التعاونية التي يشترك فيها فريق من الباحثين من الجامعات والقطاع الخاص من خلال مراكز التميز البحثي.

- توسيع آفاق دور الجامعة بحيث تتعدي الوظائف التقليدية التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع إلي الاستثمار في المعرفة ومن النماذج الناجحة نموذج الحاضن التكنولوجي الذي قدمته جامعة تكساس في مدينة أوستن بولاية تكساس ، وهو مصمم للإستفادة من نتائج الأبحاث والاختراعات في المشروعات الصناعية لزيادة معدلات الإنتاج وعلاج المشكلات التي تواجهها هذه المشروعات، وقد حقق ذلك عدة منجزات تتمثل في حل مشكلة البطالة بين الخريجين الجامعيين، وساعد أكثر من ٤٠٠ شركة علي إقامة أنظمة

إدارية تطبق أسلوب إدارة الجودة الشاملة TQM، وأفاد الجامعة في مواجهة مشكلة التمويل (٤٦: ٤٣).

- ومن أمثلة نماذج الجامعات الأمريكية المنتجة جامعة استانفورد Stanford University ومن أمثلة التعاقدات الناجحة لهذه الجامعة تعاقدها مع مؤسسة تاوليت باكانـد Tawlet Packand حيث أدي هذا التحالف إلي تصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية المهمة كانت السبب وراء ظهور وادي السيلكون (نموذج أودية المعرفة) الذي أنتج ما يعادل ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦، استفادت منه الشركة، والجامعة والأساتذة والخريجين (٤٧: ١٣٩).

- تمثل الخدمات الإشرافية التي يتم التعاقد بشأنها بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة للإشراف علي البرامج الأكاديمية أو تطوير البرامج القائمة وتقويمها خبرة ناجحة مطبقة في العديد من الجامعات الأمريكية المنتجة وذلك لما يحققه الإشراف من مزايا عديدة منها: استفادة المؤسسة الإنتاجية أو الخدمية أو التعليمية من الخبرات والإمكانات البحثية المتطورة بالجامعة في إجراء البحوث التطويرية للمؤسسة، هذا بالإضافة إلي الإشراف العلمي علي برامجها ومناهجها، وتمتع المؤسسة بالسمعة المتميزة التي سوف تكتسبها من سمعة الجامعة التي تشرف عليها (٤٨: ١٠٦).

- تعد برامج التدريب والتعلم المستمر من الخبرات الناجحة المطبقة في العديد من الجامعات الأمريكية المنتجة وذلك بغرض التنمية البشرية لجميع أفراد المجتمع وتطويرهم ليتمكنوا من تحقيق التكيف مع المتطلبات الحضارية المتغيرة، والتفاعل مع برامج التنمية، وتوفير احتياجات المجتمع من الكوادر المتعلمة والمدربة وأنشئت لهذا الغرض المراكز المتخصصة لتتولي مهمة التخطيط ومتابعة هذه البرامج سواء التعليمية أم التدريبية. ومن النماذج الناجحة تعاقد جامعة شمال ألينوي Northe Ilinoi مع مؤسسة ويستل تكنولوجي Westell technologies ، حيث انخفضت معدلات الأخطاء في العمل بنسبة ٤٥% ، وأنخفضت ساعات تدريب العاملين بنسبة ٦٤% بسبب إرتفاع مستوي أدائهم، واكتساب بعضهم مهارات جديدة في تحليل البيانات وتحديد الحاجات الأدائية

المطلوبة وإعداد برامج التدريب، وكان ارتفاع مستوي الأداء بسبب مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الفرق البحثية للمشروع فتوسع بذلك معدل المبيعات وغطت ٦٢ دولة واستفادت الجامعة أيضاً في تدريب طلابها وتنمية مهاراتهم وتحسن أداء الهيئة التدريسية وزيادة خبراتهم إلي جانب تحديث الكثير من أجهزتها ، ودعم ميزانية الجامعة (٤٩: ٢١).

- تطوير إقتصاد البيئة المحلية الزراعية لتكون صناعات جديدة ساهمت فيها الجامعة من خلال التعاون مع هيئات المجتمع وقطاعات الأعمال والاستفادة من براءات الاختراع والابتكارات للهيئة التدريسية وتم إنشاء مكاتب لنقل التقنية ، وتوفير رأس المال اللازم لتسويق البحوث والاختراعات مثل "معهد ماساتشوسيت للتكنولوجيا" (٥٠: ٥٢)، الذي يقيم المعارض التسويقية للمنتجات الجامعية، ويوفر الإعلام العلمي الجيد عن البحوث والاستشارات.

- الجامعات الأمريكية تعد بيوت خبرة للمؤسسات الإنتاجية تقدم الاستشارات اللازمة لهذه المؤسسات حيث تمثل البرامج الاستشارية مجالاً حيوياً لتطوير أداء العمليات الإنتاجية والخدمية وذلك بما توفره من كفاءات علمية وفنية، وتطوير الخبرات والمشاريع الإنمائية وما تتطلبه هذه المشاريع من دراسات واستشارات فنية من خلال المكاتب الاستشارية في كليات الهندسة والحقوق .. الخ.

- تمارس بعض كليات الجامعة أنشطة إنتاجية ومشاريع ضرورية للعملية التعليمية وتقوم هذه الكليات ببيع هذه المنتجات لتوفير مصادر إضافية لتمويل الجامعة مثل كليات الزراعة والطب البيطري والصيدلة ... الخ. لقد تم مناقشة خبرة الولايات المتحدة في الجامعة المنتجة بشئ من التفصيل وسوف نكتفي في الخبرات الأخري بذكر أهم ما يميزها تجنباً من التكرار.

**٢ – الجامعات المنتجة في دول الإتحاد الأوروبي:**

- **لقد تبنت المجموعة الأوروبية (٥١: ١٠٨) مجموعة من البرامج التي تجسد مفهوم الجامعة المنتجة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية ومن هذه البرامج برنامج كوميت (Comet). وهو واحد من أربعة برامج أساسية في مجال التعليم العالي الأوروبي، ويهدف هذا البرنامج إلي تعزيز تشكيل إتحادات إقليمية أو قطاعية مشتركة تضم الجامعات والمؤسسات الاقتصادية تلبي إحتياجات الإعداد والتدريب، وقد إرتفع عدد هذه المراكز إلي (١٦٠) مركزاً عام ١٩٩٠م وتعني هذه المراكز بالتدريب في مجالات تكنولوجيا الإعلام والاتصالات اللاسلكية، والمجال الزراعي، والغذاء والبيئة، والطاقة ، ومجالات تصنيع الأخشاب.**

- **ولقد ساهم هذا البرنامج في تمويل البحوث والتطوير، وقد بلغ إجمالي تمويل البحوث في عام ٢٠٠٦م في فرنسا ٣٨ بليون فرنك فرنسي، ونسبة الأنفاق الحكومي علي البحوث ١٦%، ونسبة إنفاق القطاع الخاص وصل إلي ٧٧% ، وفي إنجلترا نسبة الإنفاق الحكومي علي البحوث ١٨%، ونسبة إنفاق القطاع الخاص ٦٤%، وفي الدنمارك نسبة الإنفاق الحكومي علي البحوث ٢٧.٢%، ونسبة إنفاق القطاع الخاص ٦٠%.**

**وفي بريطانيا (٥٢: ٧) هناك عدد من الجامعات أخذت بهذا الاتجاه منها جامعة أكسفورد وجامعة مانشستر وغيرها، وقد ساهم هذا التحول في زيادة مواردها المالية وتخفيفاً من اعتمادها علي التمويل الحكومي، مع الانتفاع بالأصول المادية والمالية لها.**

**فقد قامت جامعة أكسفورد بتأجير منشآتها أثناء العطلات السنوية ونهاية الأسبوع ، وتم بيع وجبات جيدة الصنع للمواطنين، وتم السماح بإنشاء أنشطة اجتماعية في ساحات الجامعة واستغلال الطرقات وساحات الاستقبال في الترويج الإعلاني للمحلات والشركات مقابل رسوم مالية.**

أما جامعة مانشستر ممثلة بمعهد العلوم والتقنية المتخصص في مجال الهندسة الكيميائية والميكانيكية وعلم التحليل وعلم الحياة وعلم المواد، فقد أسس شركات تابعة له تعمل في مجال الاكتشافات العلمية ومن تلك الشركات الشركة القابضة التجارية التي تهدف إلي تسويق البحوث ونقل التقنية، وتقوم الجامعة بدورها بالإنفاق علي البحوث الأساسية والتقنية من عوائد هذه الشركة، وقد فتح لهذه الشركة التابعة للجامعة فروع في أوروبا وأمريكا واليابان، وتسعي الجامعة إلي تحديد الأبحاث ذات الأهمية سنوياً.

**٣ – الجامعات المنتجة في اليابان (٥٣: ١٤٠):**

بدأت التجربة اليابانية في الظهور في الثمانينيات وتبلورت في الملامح التالية:

- البحوث المشتركة بين القطاع الخاص والجامعات بحيث يتم تبادل أعضاء هيئة التدريس والباحثين من القطاع الخاص لخدمة الطرفين ويتم دفع تكلفة البحوث المشتركة.
- التعاقد بين القطاع الخاص والجامعات لعمل أبحاث حسب الحاجة ويقوم القطاع الخاص بدفع تكاليف هذه البحوث.
- تمنح الشركات والمؤسسات من القطاع الخاص للجامعات منحاً أو هبات بغرض تعزيز ودعم البحث العلمي وتحسين الأنشطة التعليمية وتعرف هذه الهبات بكراسي البحث العلمي وذلك لتساعد وتمول أقساماً أو أنشطة بحثية خاصة.
- لتعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص داخل النظام الضريبي تم وضع معاملة ضريبية تفضيلية كالتالي:
  - الإعفاء من الضريبة علي التبرعات المالية.
  - الإعفاء من الضرائب علي البحوث والتجارب المشتركة والخاصة.
  - ويتم تطبيق نظام الضرائب التفضيلية علي المشروعات والبحوث والتجارب المشتركة ذات التكاليف العالية والتي تستغرق سنوات طويلة.

هذه الأساليب حققت نجاحات باهرة في اليابان فاقت التوقعات حيث زادت قيمة البحوث المشتركة من ٥٠٢ مليون دولار في التسعينيات إلي ١٠ مليار دولار عام ٢٠١٠م.

**٤- الجامعات المنتجة في أستراليا (٥٤):**

من خبرات الجامعات الأسترالية الناجحة في مجال الجامعة المنتجة تجربة جامعة كانبرا، فقد تبنت الجامعة التوجه نحو إقتصاد السوق بسبب العولمة والتصاعد العالمي للرأسمالية، والمبادئ الليبرالية الرأسمالية الحديثة، وقد أدي ذلك إلي زيادة الإنتاجية من خلال مجموعة من البرامج منها:

- التنمية الرأسمالية وذلك بمساهمة الجامعة المالية لبرنامج الأعمال الاستثمارية مثل إقامة مركز للتنمية المهنية، ومرافق لخدمة العملاء من خارج وداخل الجامعة.
- قامت الجامعة بتدريب العاملين في المصانع والمؤسسات لإكسابهم خبرات عملية ومنح حوافز للمتدربين.
- عقد إتفاقات تعاون وشراكة مع المؤسسات الحكومية والصناعية والمدنية في المجتمع لدعم التنمية الاقتصادية والتقنية والإجتماعية ومن البرامج الهامة التي تحقق المنفعة المتبادلة الآتي:
  - برنامج التدريب المهني والخدمات الاستشارية.
  - توفير دورات تدريبية ومنح دراسية للطلاب في المناطق الصناعية.
  - برنامج الأبحاث التطبيقية في مجال المهن والعلوم والتكنولوجيا.
  - برنامج التعاون مع الجمعيات الاستشارية واللجان التي تقوم بتوجيه المشروعات البحثية.

ومن الجامعات الأسترالية المنتجة المشهورة أيضاً جامعة ملبورن، حيث حددت أولويات إجرائية للتوجه نحو الجودة والتميز مثل: الشراكة مع المؤسسات، وإجراء أبحاث متقدمة، إقامة بنية تعليمية وتحتية متطورة، إعداد أفراد علي مستوي عال من الجودة، وتطوير المجتمع المحلي، وقد ساهم ذلك في تحقيق موارد مالية عالية بسبب الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية.

**٥ – الجامعات المنتجة في ماليزيا (٥٥: ٢١ -٢٢):**

- لقد نجحت ماليزيا في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها علي تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة لعملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي تقليدي إلي قطاع صناعي، ووظفت المؤسسات التعليمية خاصة الجامعات لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم علي تقنية المعلومات والإتصالات.

- مشاركة الجامعات المنتجة للقطاعات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية في حل المشكلات الكبري والعمل علي تعزيز التنمية المستدامة عن طريق البحوث والإبداع الفكري، والاستشارات، والدراسات الميدانية بالإضافة لمسئوليتها في الحفاظ علي الذاتية الثقافية وتحقيق التعلم المستمر، وتوفير مصادر تمويلية للجامعات وقد أدي ذلك الاستثمار في البشر إلي تزايد رأس المال المادي لتمويل المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتحقيق الاستقلالية نظراً للاستغناء عن الاقتراض.

- وضعت خطة شاملة للنهوض بالتعليم، يعتمد علي العمل الفاعل والسريع، يسعي لتحقيق رؤية ورسالة لتحقيق أهداف محددة.

- أهتمت الجامعات المنتجة في ماليزيا بالبحوث والدراسات كالآتي:

  - دراسة شاملة بالتعاون مع جامعة هارفارد للنهوض بالتعليم بجمع المعلومات عن المدارس والمناهج والطلاب وتحليلها ودراستها علي جميع المستويات بميزانية تعادل مليوني دولار.

- تمويل البحوث والدراسات من وزارتي التربية والتعليم، العلوم والتكنولوجيا، والشركات والمصانع، وتساعد الحكومة الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وتشجع الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية واستخدام أنشطة البحث لأغراض تجارية، بهدف إعداد نخبة من الخبراء المتخصصين وإيجاد مراكز للتميز ومؤسسات التفكير المتخصصة في الإقتصاد والسياسة والدراسات الإستراتيجية والتقنية.

**٦ – الجامعات المنتجة في المملكة العربية السعودية (٥٦):**

تعد جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من الجامعات السعودية الرائدة وخاصة في المجال الهندسي والتقني وجودة التدريس والتدريب والتأهيل والبحث العلمي والشراكة مع المؤسسات الإنتاجية والصناعية وخاصة شركة سابك في مجال التدريب والبحث العلمي مما يحقق للشركة زيادة الإنتاج، وزيادة الكفاءة، وتحسين الجودة، وتنويع المنتجات، والمنافسة العالمية، ومن الفوائد التي ترتبت علي الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية والصناعية ما يلي:

- الاستفادة من قواعد المعلومات لتوفير الإحصاءات والمعلومات عن التقنيات المستخدمة في الإنتاج.
- الاستفادة من الاستشارات الفنية لتطوير وتحسين المنتجات وطرق إنتاجها.
- مشاركة الباحثين في الدورات التدريبية التي ينظمها القطاع الإنتاجي لرفع كفاءتهم.
- الاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية والدراسات هذا بالإضافة إلي تبادل خبرات الباحثين ومشاركتهم في إعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوي لتوسيع النشاطات الاستثمارية في المملكة.

وتتيح الشراكة توفير دعم مالي للجامعة من خلال إجراء البحوث التعاقدية حيث تحدد سابك المشكلة التي تريد حلها، أو التوجيه التطويري، ومن أمثلة المشاريع المشتركة تحسين مواصفات الأسفلت ، وإنشاء كراسي علمية متخصصة في جامعة الملك فهد للتحكم في التلوث من الصناعات الكيميائية.

ويمكن أن نخلص من تلك الخبرات العالمية الناجحة في مجال الجامعات المنتجة وتفعيل الشراكة المجتمعية إلي ضرورة التحول النوعي في أدوار الجامعة والتوجه نحو إستثمار المعرفة استثماراً اقتصادياً يحقق موارد مالية إضافية للجامعات من ناحية، ومن ناحية أخري يساهم في التنمية المجتمعية والإقتصادية المستدامة، وفتح قنوات جديدة وطرق لمستقبل أفضل للمجتمع والإنسان، وحل مشكلات وقضايا المجتمع بالتعاون مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية، هذا بالإضافة إلي مسئوليتها في الحفاظ علي الذاتية الثقافية وتحقيق التعلم المستمر.

والجدير بالذكر أن استثمار الجامعة لإمكاناتها المادية أو البشرية لكي يحقق المستهدف منه وهو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع من خلال الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية والمساهمة بالبحوث التطبيقية في حل مشكلات الإنتاج والمشكلات الخدمية يتطلب إستراتيجية تسويقية معدة جيداً تأخذ في الاعتبار إحتياجات العملاء وتعمل علي تلبيتها بالكفاءة المطلوبة وبأقل تكاليف ممكنة حتي يمكن للجامعة أن تنافس بفاعلية في تسويق منتجاتها في ظل منافسة شرسة مع مؤسسات التعليم العالي المحلية والإقليمية والعالمية.

## تسويق التعليم الجامعي:

ساد الجدل حول تسويق التعليم والخدمات الجامعية بين مؤيد ومعارض، ويري المعارضون أن التسويق ومبادئه لا يصلحان في التعليم الجامعي فالصالح العام قد لا يكون عاماً بالضرورة فما يستفيد منه الموردون قد لا يفيد المستفيدين، وأن المؤسسات التعليمية تهدف إلي خدمة المجتمع ولا يمكن تقدير الخدمات الاجتماعية من منظور مالي كمي (٥٧: ٨٨-٩٠).

ويري المؤيدون أن التسويق مفهوم شامل يصلح للتطبيق في المؤسسات الربحية وغير الربحية ومن بينها الجامعات، وأن تبني ممارسات السوق يعزز الكفاءة داخل المؤسسات التعليمية والديمقراطية ويخلق جواً من التنافس يدفع المؤسسات الجامعية الحكومية إلي مزيد

من العمل الجاد لكسب ثقة المؤسسات المختلفة والإبداع وعمل التعديلات التي يطلبها السوق وزيادة الإقبال علي المؤسسة الجامعية، وتوفير موارد مالية في ظل تراجع الإنفاق الحكومي علي قطاع التعليم الجامعي.

مفهوم التسويق التعليمي: يعرف "بأنه محاولة إشباع حاجات المستهلكين (الطلاب) من خلال تنسيق مجموعة من أوجه النشاط التي تساعد الجامعة في تحقيق أهدافها" كما عرف أيضاً بأنه "الخيار الذي يواجهه المديرون في المنظمات التي لا تهدف إلي تحقيق الربح شريطة أن تؤدي هذا الخيار" (٥٨: ١٢٠). وتعرفه الباحثة بأنه "عملية إستراتيجية اجتماعية تهدف إلي تحديد احتياجات المستفيدين (الطلاب ، الباحثين ، جمهور المستفيدين في المجتمع) وتقديم خدمات مناسبة لهم بالأسلوب الذي يحقق مكاسب ملموسة لكلا من المنتج والمستهلك".

## أهداف التسويق التعليمي الجامعي:

يمكن إجمال أهم أهداف التسويق التعليمي الجامعي كالتالي (٥٩: ٥٥):

- التعرف علي احتياجات الزبائن (الطلاب) "تحديد التخصصات التي يحتاجها الطلاب وسوق العمل".
- تطوير الخدمات التعليمية والمنتجات لتحقيق تلك الاحتياجات.
- تعريف المنتج الذي تنتجه للمستهلكين أو الزبائن من خلال برامج (دعاية ، ترويج ، وإعلان).
- تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية بإرضاء الزبائن بالتكلفة المناسبة.

مما سبق يتضح أن تسويق الخدمة الجامعية لا يهدف إلي استقطاب الطلاب فقط بقدر ما يهتم بتقديم أفضل الخدمات التعليمية والبحثية والفنية والاستشارية لترضي العملاء (الزبائن) المستهدفين (الطلاب، الباحثين، المجتمع بشكل عام ... الخ).

ويمر تسويق التعليم الجامعي بعدة مراحل يطلق عليها دورة التسويق Marketing cycle وهذه المراحل هي: بحث التسويق، تحليل المنتج الذي تقدمه، وضع إستراتيجية تسويقية، تعريف المنتج الذي تنتجه، التسويق والترويج، ضبط الجودة، والمراقبة. وفيما يلي تتناول الباحثة نبذة مختصرة عن دورة التسويق:

- بحث التسويق: يعد العميل هو جوهر عملية التسويق للمنتج في المؤسسات الجامعية ولذلك تبدأ دورة التسويق بعمل دراسة تقييمية لحاجة العملاء مع رصد العوامل المؤثرة في قراراتهم لاختيار المنتج في ظل التنافسية بين المؤسسات الجامعية التي تقدم نفس المنتجات ومن هنا تبدأ المؤسسة الجامعية تقديم المنتج بالمواصفات المطلوبة (٦٠: ١٥٢).

- تحليل المنتج Analyzer your product: يمكن تحليل المنتج الذي تقدمه الجامعة بأسلوب التحليل الرباعي SWOT وذلك لتحديد جوانب القوة، والضعف، في المنتجات التي تقدمها، وكذلك الفرص التي تمتلكها الجامعة لتسويق خدماتها ومنتجاتها والتهديدات التي تعوقها، وهذا التحليل يعزز موقف الجامعة في سوق الخدمات الجامعية.

- وضع إستراتيجية تسويقية Develop Marketing Strategy: تتضمن هذه المرحلة تحديد أهداف إستراتيجية للتسويق، وهذه الأهداف قد تكون طويلة المدي، ومن الأهمية أن تتكامل الأهداف الإستراتيجية للتسويق مع الإدارة الجامعية ككل بهدف تحسين الجامعة وتطويرها (٦١: ٥٠).

- تعريف المنتج الذي تقدمه Define & Redefine the Product: بعد وضع الإستراتيجية للجامعة يجب أن تقوم الجامعة بتوضيح الصورة كاملة لدي كل العاملين بالجامعة وخاصة أعضاء هيئة التدريس حيث أنهم يقدمون للعميل صورة من منتجات الجامعة كما أن لهم دوراً فعالاً في كسب ثقة العملاء في تلك المؤسسة الجامعية وتحقيق سمعة طيبة لها (٦٢: ٦٢-٦٤).

- **التسويق والترويج Marketing & Promotion: يوجد نوعان من الأسواق لتسويق المنتجات والخدمات الجامعية أسواق داخلية تضم الطلاب والآباء وأعضاء هيئة التدريس الذين يقدمون المنتج ويؤدون دوراً فعالاً ليس فقط في تعليم الطلاب، ولكن أيضاً في نقل الصورة لعملاء جدد، أما السوق الخارجية فتتمثل في الشركات والمنظمات ورجال الأعمال الذين يحتاجون تلك المنتجات والخدمات والتي تهدف الجامعة إلي استقطابهم لتسويقها (٦٣: ١٩٨).**

- **ضبط الجودة ومؤشرات الأداء Quality control & Performance indicator: تصيغ الجامعة ما تريد تحقيقه من أهداف وتضع إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، وسلسلة من مؤشرات الأداء لتقييم مدي تحقق هذه الأهداف فقد تستطيع الجامعة أن تسوق المنتج علي المدي القصير ولكن الاحتفاظ بطلابها علي المدي الطويل مشروط بصدق الجامعة في الإيفاء بوعودها تجاه ما تقدمه من منتج وخدمة.**

- **المراقبة Monitoring: والمراقبة هي المرحلة الأخيرة في دورة تسويق التعليم الجامعي وفيها يتم تقويم نتائج إستراتيجية التسويق بالتغذية الرجعية إما بشكل غير رسمي من خلال مناقشة الآباء ورجال الأعمال، أو بشكل رسمي بإرسال استتفتاءات إليهم وتكون آرائهم هي المقياس الذي يحكم علي مدي قدرة الجامعة علي تلبية رغباتهم، وتغيير وتطوير ما يلزم تغييره للوصول بخدماتها ومنتجاتها إلي المستوي الأمثل الذي يرغب فيه العملاء.**

**مما سبق يتضح أن التسويق أحد الآليات المستخدمة في توفير الموارد المالية للجامعة مما يحقق استقلالية الإدارة والقدرة علي حل مشاكلها، وقد نبع الاهتمام بالتسويق كرد فعل طبيعي لتعاظم دور المؤسسات المهنية والإستشارية من جهة ولزيادة حدة المنافسة بين تلك المؤسسات علي خدمة عملائها من جهة أخري. ولتحقيق الإستراتيجية التسويقية للجامعة يجب التعاون والتكامل بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتدعيم سبل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المختلفة وتتبني فلسفة وإدارة الجودة الشاملة وتحقيق استقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية.**

## الوحدات ذات الطابع الخاص:

أنشأت المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بمقتضي القرار الجمهوري رقم (١٠٨٧) لسنة ١٩٦٩ (٦٤) وطبقاً للمادة (٣٠٨٠) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ لتحقيق الأغراض التالية (٦٥: ٢٢٤-٢٢٦):

- معاونة الجامعة في القيام برسالتها سواء في مجال تعليم الطلاب أو تدريبهم أو في مجال البحوث.
- إجراء البحوث العلمية الهادفة إلي حل المشاكل الواقعية التي يواجهها النشاط الإنتاجي أو دور الخدمات أو مواقع العمل المختلفة في المجتمع.
- معاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية والفنية التي تؤدي إلي تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب عليها وفرة الإنتاج وتعدده وتحسينه.
- الإسهام في تدريب أفراد المجتمع علي إستخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة ورفع كفايتهم الإنتاجية في شتي المجالات.
- توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخري والهيئات العلمية علي الصعيد العربي والعالمي.
- المساهمة في تنفيذ مشروعات الجامعة وكلياتها ومعاهدها، وتزويدها باحتياجاتهم والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات التي تدخل في إختصاصها.
- تقديم استشارات فنية وتصميم برامج ومشروعات للجهات والهيئات (القيام بالأعمال الإنتاجية للغير).

وهي وحدات تابعة للجامعة إدارياً وتتمتع بلوائح ونظم داخلية تمكنها من تقديم خدمات مباشرة وتسهم في تحقيق وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع وتتمتع باستقلال فني ومالي

وإداري، وتقوم بتقديم مشروعات إنتاجية وخدمية وبحثية وأنشطة تدريبية تخدم قطاعات المجتمع المختلفة، وتوفر تمويلاً إضافياً يسهم في دعم وتطوير العملية التعليمية. ويبلغ عدد الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعات جمهورية مصر العربية نحو ١٥٧٥ وحدة ذات طابع خاص تقوم بالتمويل الذاتي والاعتماد علي مواردها المالية وتحقق هذه الوحدات أيضاً فائضاً في نهاية كل عام يمكن الاعتماد عليها في المساهمة في الموازنة العامة للدولة وذلك بموجب القرار الذي أصدرته وزارة المالية عام ٢٠٠٠ بتوريد نسبة ٥% من إجمالي إيرادات الوحدات ذات الطابع الخاص إلي الوزارة للمساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة (٦٦: ١٧٦).

وتتميز العديد من الوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات المصرية بالكثير من نقاط القوة التي تؤهلها لتصبح بيوت خبرة في مجال الاستشارات والدراسات ومجالات التدريب والتنمية، وما يعيقها عن ذلك نقطة ضعف تتمثل في جهل الجهات المستفيدة الخارجية بالإمكانات والخبرات الهائلة المتاحة داخل هذه الوحدات وقد يرجع ذلك لنقص الدعاية والترويج، والاتصال بالقطاعات المستهدفة للتعرف علي حاجتها، ثم تصحيح النموذج التسويقي الذي يلائم المستفيد والمتمثل في (الخدمة أو المنتج، السعر، الترويج، والتوزيع، والتحسين المستمر للخدمة)، مما يؤدي إلي تحقيق مركز سوقي للمنتج أو الخدمة في ذهن المستفيدين، وتساهم في زيادة القدرات التنافسية لتلك الوحدات ذات الطابع الخاص.

**د – المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط (٦٧):**

سوف تناقش هذه المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص التي رصدت العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥ كالتالي:

- وحدات ومراكز تابعة لرئيس الجامعة.
- البرامج الخاصة ببعض الكليات.
- وحدات ومراكز تابعة لنائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- وحدات ومراكز تابعة لنائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث.

- وحدات ومراكز تابعة لنائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب.
- وحدات ومراكز تابعة لكليات الجامعة.

*** الوحدات والمراكز التابعة لرئيس الجامعة:**

١- مركز الخدمة العامة للسيارات ووسائل النقل: تم إنشاء المركز في ١٩٨٨/٤/٢٤، وحدثت لائحته في ٢٠٠٢/١١/٢٤، وأخذت موافقة وزارة المالية ٢٠٠٥/٣/٢٧م. ويهدف إلي: خدمة إدارات الجامعة وكلياتها ومعاهدها والمستشفي الجامعي بأسيوط والمساهمة في تنفيذ المشروعات، القيام بأعمال الصيانة والإصلاحات التي تدخل في إختصاصه، معاونة الجامعة في مختلف الأنشطة، أداء خدمات للأفراد والهيئات في حدود إمكانياته ووفقاً لما يقرر مجلس الإدارة في حدود ما تنص عليه القوانين واللوائح.

٢- مركز دراسات المستقبل: وافق مجلس الجامعة ثم المجلس الأعلي للجامعات في ١٩٩٤/٣/٢١ علي إنشائه، ويهدف إلي: استشراف المستقبل ودراسة الخيارات السياسية والاجتماعية ورصد التحولات الإقليمية والعالمية والقوي والمتغيرات الحاكمة لحركة المستقبل، يضع خبراته وتجاربه تحت تصرف دوائر صناعة القرار لترشيد القرارات والتحكم في مسار التحولات المستقبلية، يهتم بقضايا التقدم العلمي والتكنولوجي، والقضايا القومية بتحديث المجتمع وصيانة تماسكه ووحدته الوطنية وتعزيز أمنه القومي وسلامه الإجتماعي.

٣- دار النشر والتوزيع: وافق المجلس الأعلي للجامعات علي إنشائه في ١٩٩٦/٨/٢٧، ووزارة المالية ٢٠٠٣/١٢/٢٩، ووافق مجلس الجامعة ٢٠٠٤/١/٢٥م، ويهدف إلي: توفير ونشر وتوزيع الكتب الجامعية والمطبوعات والكتب والدوريات المحلية والأجنبية والمستلزمات المكتبية والوسائل التعليمية، وإقامة معارض دورية للكتاب مما يحقق الأهداف العامة للجامعة، تقدم الدار خدماتها لأعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب وغيرهم فيما يتصل بأهداف الجامعة.

٤- مركز تسويق الخدمات الجامعية: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٩٦/٩/٢٩، موافقة المجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٦/١٠/١٧، ويهدف إلي: خدمة المجتمع المحيط بتسويق المنتجات والخدمات الجامعية، بإجراء بحوث تطبيقية لحل مشكلات الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، تقديم الإستشارات وعقد الدورات التدريبية في كافة مجالات الوحدات ذات الطابع الخاص، وتسويق إمكانيات وموارد الجامعة المختلفة بهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

٥- مركز دراسات وبحوث تنمية جنوب الوادي: وافق مجلس الجامعة ١٩٩٧/٤/٢٩، ووافق المجلس الأعلي ١٩٩٧/٥/٢٦ علي إنشائه، ووزارة المالية ٢٠١٢/١٢/٢٧م، ويهدف إلي: دراسة مشروعات التنمية الشاملة لجنوب مصر مع التركيز علي المشروع القومي لتنمية الوادي الجديد المتضمن شق ترعة جديدة واستصلاح ما يزيد علي مليون فدان ومشروعات التعمير المصاحبة والتخطيط لمراحل التنفيذ، اقتراح الحلول للعقبات التي تنشأ أثناء التنفيذ، والآثار الجانبية، دعم المشروعات والدراسات في مجالات التنمية المستدامة، واستصلاح الأراضي واستغلال المياه والثروات الأخري، ويعد المشروعات اللازمة في هذه المجالات والبحث عن تمويل لها.

٦- مركز توكيد الجودة والاعتماد بجامعة أسيوط ووحداته بكليات الجامعة: يعد هذا المركز إمتداداً لوحدة تقويم الأداء الجامعي التي تم أنشاؤها ١٩٩٧/٦/٢٥، وتم تغيير مسماه بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣١م وهو مركز مستقل إدارياً، ويهدف إلي: تقويم العملية التعليمية من خلال مؤشرات الأداء ، تصميم وإعداد الأدوات اللازم للتقويم بحيث تتضمن آليات ومعايير التقويم وإجراءات تنفيذه، وإنشاء قاعدة معلومات وملفات متكاملة للمقررات والبرامج الدراسية لكل الدرجات العلمية تمهيداً لإعتمادها.

٧- مركز دراسات وبحوث حقوق الإنسان: تمت موافقة المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٥/٢/٢٧، ووزارة المالية ٢٠٠٥/١٢/٥، ومجلس الجامعة ٢٠٠٥/١٢/٢٥، ويهدف إلي: القيام بدراسات في مجال حقوق الإنسان خاصة المرأة والطفل، وبحوث ميدانية بالتعاون مع الجهات الحكومية والمراكز البحثية بالجامعة، إعداد برامج تعليمية

وتدريبية في مجال حقوق الإنسان للعاملين بالجامعة والجهات ذات الصلة، وإعداد برامج للندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية في مجال حقوق الإنسان.

٨- مركز المؤتمرات ودار الضيافة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٥/٩/٢٥، والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٥/١١/٢٠م، ووزارة المالية ٢٠٠٦/١١/٢٧م، ويهدف المركز إلي: التنسيق بين إدارة الجامعة والكليات لتحديد مواعيد المؤتمرات، وإعداد الترتيبات اللازمة من تجهيز القاعات ووسائل العرض والتسجيل والتوثيق وإدارة الجلسات وإصدار وطبع التوصيات ... الخ، تسكين وإعاشة المشاركين في المؤتمرات في دار الضيافة وتقديم الخدمات الفندقية (إقامة – تغذية)، إقامة الحفلات والمعارض الثقافية والعلمية علي هامش المؤتمرات.

٩- مركز الخدمة العامة للطلاب (المول التجاري): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٩/٢/٢٢ والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٩/٧/٢٩، ويهدف إلي: تنمية موارد صندوق التكافل للطلاب بالجامعة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات لتحقيق العائد طبقاً للقواعد المنظمة، ويتم تحقيق ذلك عن طريق تقديم الخدمات المختلفة للطلاب بأسعار مناسبة عن طريق المحلات والأماكن المؤجرة بالمركز.

١٠- مركز تطوير التعليم الجامعي: وافق مجلس الجامعة بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٥م، والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٧/١٢/٣١م، ووزارة المالية ٢٠١٠/٥/١٠، ويهدف المركز إلي: تقديم الاقتراحات التي تسهم في التطوير والارتقاء لمنظومة التعليم العالي، تجويد أداء كليات الجامعة باستخدام التخطيط الاستراتيجي وسيناريوهات المستقبل، إعداد وتقديم الدورات التدريبية لتنمية الموارد البشرية، اقتراح مداخل لتطوير وتحسين التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس.

١١- وحدة حساب البحوث: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٦/٢/٢٦م، ووزارة المالية ٢٠٠٦/٩/١٨م، ويهدف إلي: إجراء البحوث العلمية الهادفة لحل مشاكل الإنتاج أو دور الخدمات أو مواقع العمل في المجتمع، توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات

الأخري والهيئات العلمية علي المستوي العربي والعالمي، المساهمة في تنفيذ مشروعات الجامعة وتزويدهم بما يحتاجونه ، مساعدة الجامعة في أداء رسالتها التعليمية والبحثية والتدريبية.

١٢- مركز التدريب علي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وافق مجلس الجامعة بإنشائه ٢٠٠٨/٨/٢٦ ويهدف المركز إلي: التدريب علي المهارات التكنولوجية لتعظيم الاستفادة للإرتقاء بالعملية التعليمية والبحثية، نشر الوعي الثقافي بثقافة التدريب للجميع لضمان التطوير المستمر، تدريب العاملين بالقطاع العام والخاص وأفراد المجتمع المدني علي مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٣- وحدة علاج العاملين الدائمين بالجامعة وأسرهم: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١١/٤/٢٦، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١١/٩/١٨م. ويهدف إلي: تقديم الخدمات الطبية والعلاجية للعاملين الدائمين وأسرهم سواء كانوا بالخدمة أو بالمعاش، معاونة الجامعة لتعليم وتدريب الطلاب، وإجراء البحوث لتحسين مستوي الخدمة، وتوثيق الروابط العملية والعلمية مع الجامعات الأخري.

١٤- وحدة نقل التكنولوجيا المتكاملة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١١/٦/٢٦م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٣/٢/٢٣م. ويهدف إلي: توفير المعرفة العلمية والخبرة الفنية والتصميمات الهندسية للإرتقاء بمستوي الكفاءة الإنتاجية، نقل المعرفة في جميع المجالات الصناعية، وإجراء عقود وإتفاقيات البحث العلمي والمساعدات الفنية والتدريب، ونشر ثقافة التدريب والتطوير والبحث العلمي بمجالاته ومراحله المختلفة.

١٥- وحدة الكيمياء التحليلية بكلية العلوم: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٦/١٠/٢٩م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٧/٣/١٤م، ووزارة المالية ٢٠٠٧/١١/١٥م. ويهدف إلي: تقديم وإجراء التحاليل الكيميائية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة من داخل وخارج جامعة أسيوط طبقاً لمقياس الجودة العالمي

(ISO) ، تقديم الخدمات الإستشارية للأفراد أو الجهات، معاونة الطلاب في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا في مجال الكيمياء التحليلية وإجراء التحاليل.

١٦- المركز التخصصي لصحة وسلامة الغذاء: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٧/٦/٢٤م، والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٧/٩/١٦م، ووزارة المالية ٢٠٠٨/٨/٤م. ويهدف إلي: تفعيل دور الجامعة في ضمان سلامة الغذاء للحفاظ علي صحة الإنسان، تكوين قاعدة معلومات خاصة بأمراض الغذاء المنقولة للإنسان عن طريق الأغذية، تفعيل دور المكتبة الورقية لشعبة اللحوم وتكنولوجيتها، تقديم الاستشارات للقطاع الحكومي والخاص والمستهلكين في مجال صحة الغذاء وسلامة الإنسان.

١٧- المركز التخصصي للتواصل مع ذوي الاحتياجات الخاصة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٨/٩/٢٣م، والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٧/١٢/٣١م، ووزارة المالية ٢٠٠٨/٦/٢٣م. ويهدف إلي عقد دورات تدريبية علي استخدام أجهزة المعمل المتخصص (الصم – العميان) من طلاب الدبلوم المهنية في التربية الخاصة وغيرها، يعد المركز هو الجهة المختصة لتحديد أهلية المعلم للعمل في مجال (الصم – العميان) تقديم الإستشارات العلمية لراغبي التواصل مع (الصم – العميان) من خلال الاتصال المباشر مع المختصين في المركز، أو عن طريق موقع المركز علي الإنترنت، تطوير خدمات المركز بإستضافة مختصين من داخل وخارج مصر، تقييم دوري للمتدربين لضمان المستوي الفعلي للمهارات ومنحهم شهادات معتمدة من المركز.

١٨- وحدة دعم العملية التعليمية والدارسين بمعهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر: تاريخ الإنشاء ١٩٩١/١٠/١٣م، تحديث اللائحة موافقة مجلس الجامعة ٢٠١٢/١/٢٥م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٢/٢/١٦م. ويهدف إلي: تعليم الطلاب وتدريبهم علي البحوث ، تقديم الدعم المادي لتوفير كافة الوسائل لرفع كفاءة العملية التعليمية والبحثية، ومعاونة النشاط الإنتاجي بتطوير أساليب جديدة لتحسين الإنتاج، تدريب أفراد المجتمع علي الأساليب العلمية الحديثة ورفع كفايتهم الإنتاجية في شتي

المجالات، المساهمة في تنفيذ مشروعات الجامعة وتزويد الكليات باحتياجاتها والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات، توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات العلمية ثقافية وعلمية علي المستوي العربي والعالمي.

١٩- مركز التدريب الإعلامي بكلية الآداب: تم إنشائه ٢٠٠٨/٣/٣٠، وتحديث اللائحة ٢٠١٤/٣/٢٥م وموافقة المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٤/٨/٢٣م. ويهدف إلي: تدريب الطلاب علي فنون العمل الإذاعي والتليفزيوني والصحفي، تدريب الراغبين من خارج الجامعة علي فنون العمل الإذاعي والتليفزيوني والصحفي، واكتشاف المواهب في مجال عمل المركز والتي تثري الحياة الثقافية.

٢٠- مركز استشارات الحاسبات: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٧/٦/٢٤م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٧/٧/٨م، ووزارة المالية ٢٠٠٨/١/٢١م. ويهدف إلي: تقديم الاستشارات الفنية في علوم الحاسب ونظم وتكنولوجيا المعلومات للجهات التي تحتاجها، تطوير وتحديث وسائل التدريس، إعداد المقررات والمناهج اليكترونياً، وتنظيم دورات تدريبية للراغبين من الخريجين والطلاب بهدف خدمة البيئة والمجتمع وفتح مجالات عمل جديدة للشباب، إعداد البرمجيات المتطورة في مجال الحاسبات.

*** البرامج الخاصة ببعض كليات الجامعة:**

١- برنامج الترجمة الإنجليزية بكلية الآداب (نظام الساعات المعتمدة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٢/٦/٢٦م ، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٣/٣/٢٣م.

٢- برنامج جيولوجيا البترول بقسم الجيولوجيا بكلية العلوم (نظام الساعات المعتمدة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٠/١٠/٣١، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٢/٧/٢٦م، ووزارة المالية ٢٠١٢/٩/٣٠م.

٣- برنامج هندسة الميكاترونيات والروبوتات بكلية الهندسة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٦/٥/٢٤م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٦/٩/٦م. ويهدف إلي تخريج مهندس يجيد متطلبات المهنة في مجال هندسة الميكاترونيات والروبوتات.

٤- برنامج هندسة التصميم الداخلي المعماري بكلية الهندسة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٩/٦/٢٨م والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٩/٧/٢٧م. ويهدف إلي: تخريج مهندس يجيد متطلبات المهنة في مجال هندسة التصميم المعماري الداخلي.

٥- برنامج الصيدلة الأكلينيكية بكلية الصيدلة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٦/٥/٢٤م والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٦/٩/٦م. ويهدف إلي تخريج صيدلي يجيد متطلبات المهنة.

٦- برنامج الدراسة باللغة الإنجليزية في كلية التجارة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٩٥/٨/٣١م، والمجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٦/٨/٩. ويهدف إلي: إتاحة فرص تعليمية للراغبين في الحصول علي درجات جامعية في مجالات المال والأعمال باللغة الإنجليزية.

٧- برنامج توجيه الطلاب المنتسبين (بعض الكليات بجامعة أسيوط): وافق المجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٢/٨/١٥، قرار وزير التعليم (١٥٥٠) ١٩٩٢/١١/٢٢م. ويهدف إلي الإشراف علي الانتساب الموجه بما يحقق حسن أداء الخدمة التعليمية للطلاب، وزيادة كفاءة الخدمة التعليمية بصفة عامة علي مستوي الجامعة وإدارة الأموال المتحصلة من هذا النظام.

٨- برنامج التعليم المفتوح بجامعة أسيوط (بعض كليات جامعة أسيوط): موافقة مجلس الجامعة ١٩٩٠/٣/١٠م، المجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٠/٨/١٥م. ويهدف إلي: توفير فرص تعليمية لإعادة تأهيل الراغبين في الالتحاق بتخصصات دراسية والذين منعتهم ظروفهم الأكاديمية أو الإجتماعية من الدراسة الجامعية، وذلك لحصولهم علي درجات جامعية في مجالات البرامج المختلفة.

*** وحدات ومراكز تابعة لنائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة :**

**١- مركز الخدمة العامة للغات الأجنبية بكلية الآداب: موافقة وزارة المالية ٢٠٠٥/٣/٢١م، ومجلس الجامعة ٢٠٠٥/٤/٢٧م ويشمل مركز تعليم اللغة الفرنسية عام ١٩٧٩م، اللغة الألمانية عام ١٩٨٣م، اللغة الإنجليزية عام ١٩٩٠م، اللغة الروسية عام ٢٠٠٩م. ويهدف إلي: ممارسة المهارات اللغوية في كل الدراسات والمستويات حتي يستطيع الطلاب ممارسة الأداء اللغوي بشكل سلس وسليم، التأهيل اللغوي للمبعوثين قبل السفر للخارج، ربط اللغة بالحياة من خلال النصوص والحوار والمحاضرات العامة والزيارات، تنظيم لقاءات عامة مع أعلام الجامعة والمجتمع والشخصيات العامة، إصدار نشرات تشتمل علي الأسس التي يجب مراعاتها عند الاستعمال اللغوي، ونماذج من الأخطاء اللغوية الشائعة لتفاديها وتصحيحها.**

**٢- مطبعة جامعة أسيوط (بجوار كلية لحاسبات): وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ١٩٨٢/٥/٩م، تحديث اللائحة ٢٠٠٨/١٢/٢٨م، وزارة المالية ٢٠١٠/٥/٣م. وتهدف إلي: خدمة إدارة الجامعة وكلياتها ومعاهدها ووحداتها ومستشفياتها وسائر فروعها في طبع وتغليف وتجليد المطبوعات اللازمة لها، أداء الخدمات لغير ما سبق في حدود إمكاناتها ووفقاً لما يقرره مجلس الإدارة، وما تنص عليه اللوائح والقوانين.**

**٣- مركز الخدمة العامة للبوتاجاز (أرض مزرعة الجامعة أمام المستشفي الجامعي): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٨٢/١/٢٥م، تحديث اللائحة ٢٠٠١/٣/٢٥م. ويهدف إلي: توفير عبوات البوتاجاز المرخص لها كحصة للجامعة وتوزيعها علي الكليات والمدن الجامعية والمستشفي الجامعي ومزرعة الإنتاج الحيواني، وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بمقر إقامتهم وإعادة استبدال العبوات الفارغة من مصنع التعبئة.**

**٤- مركز الدراسات والبحوث البيئية: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه مايو ١٩٩٠م، وتحديث اللائحة ٢٠٠٣/٦/٢٩م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٣/١٢/٢١م، ووزارة المالية ٢٠٠٤/١٢/١٣م. ويهدف إلي: إجراء البحوث البيئية لتنمية موارد البيئة وترشيد**

استغلالها وحمايتها من التلوث سعياً للوصول لسلامة وصحة الإنسان، ربط البحوث التطبيقية بخطة الدولة لخدمة المجتمع، النهوض بمستوي العاملين في قطاعات الدولة المختلفة المتعلقة بالبيئة.

٥- وحدة تقنية الحاسبات والبرمجيات (كلية الحاسبات والمعلومات): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠١/١١/٢٥م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٢/٣/١٠م، ووزارة المالية ٢٠٠٣/٩/٧، موافقة مجلس الجامعة ٢٠٠٣/١١/٣٠م. ويهدف إلي: كتابة البرمجيات بهدف ميكنة وحدات الجامعة في سبيل تنفيذ مشروع الحكومة الإليكترونية وغيرها من الفوائد، تقديم هذه الخبرات إلي المؤسسات الحكومية الأخري حتي يكون للجامعة دوراً رياديا في تطوير البيئة، والمشاركة بصورة فعالة في المشاريع العلمية في الجامعة والتي تحتاج إلي نظم وبرمجيات خاصة بوضع مواصفات الأجهزة المطلوبة.

٦- مركز الخدمة العامة لتعليم اللغة العربية بكلية الآداب: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٣/١٠/٢٦م، وزارة المالية ٢٠٠٤/٩/١٥م. ويهدف إلي: تنمية المهارات اللغوية والعربية لكي يمارس الطلاب الأداء اللغوي بشكل سلسل وسليم، وربط اللغة بالحياة من خلال النصوص والحوار والمحاضرات العامة والزيارات، وإصدار نشرات دورية تشمل الأسس التي يجب مراعاتها عند الاستعمال اللغوي، والأخطاء الشائعة لتفاديها وتصحيحها، تنظيم لقاءات عامة مع أعلام الجامعة والمجتمع والشخصيات العامة، ومعاونة الجامعة في أداء رسالتها في مجال التعليم والتدريب والبحث.

٧- دار الإقامة بالقاهرة (الدقي – القصر العيني): وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ٢٠٠٥/١/١٨م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٥/١٠/٢٢م، ووزارة المالية ٢٠٠٦/١٠/٩م. وتهدف إلي: تقديم خدمة متميزة بالمستوي اللائق لتوفير الراحة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين بجامعة أسيوط.

٨- المركز الفني للأجهزة العلمية والمعملية المكهنة والتدريب: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٥/١٢/٢٥م، والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٦/٧/١٦م، ووزارة المالية

٢٠٠٨/٣/١٠م. ويهدف إلي أولاً: تكهين الأجهزة العلمية والمعملية حيث يقوم المركز بفحص الأجهزة المراد تكهينها من وحدات الجامعة المختلفة وإبداء الرأي الفني بخصوص التكهين من عدمه، والاستفادة من الأجزاء الصالحة كقطع غيار ويجري تصنيفها وإضافتها للدفاتر المخزنية والتعامل معها كعهدة بالدفاتر كما يتم عمل قاعدة بيانات علي الكمبيوتر بمسميات وإعداد قطع الغيار لسهولة البحث والحصول عليها، ثانياً: التدريب علي الأجهزة العلمية والمعملية بعقد دورات تدريبية للفنيين بالمركز علي كيفية تفكيك الأجهزة المكهنة لمكوناتها الأساسية وكيفية الإستفادة منها.

٩- صندوق خدمة المجتمع وتنمية البيئة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١١/٥/٢٩م، ويهدف إلي: معاونة الجامعة للقيام برسالتها في تحقيق دورها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، تنفيذ برامج تدريب وتنظيم حلقات وورش عمل في مجال السياسة العامة، وتوعية ونشر الثقافة العامة التي تخدم المجتمع وتنمي البيئة المحيطة بالجامعة.

١٠- وحدة بحوث خدمة المجتمع وتنمية البيئة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٣/١١/٢١م، والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٤/٣/٢٤م. ويهدف إلي: التعاون مع الشركات والمؤسسات والهيئات علي مشروعات في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة والإشراف علي البحوث التطبيقية التي تجري لحساب الجهات الأخري في الداخل والخارج مع أخذ الموافقات اللازمة، وتمويل البحوث والأنشطة التي تخدم المجتمع وتنمي البيئة.

١١- مركز التجارب والبحوث الزراعية: يضم هذا المركز ١٩ وحدة تابعة تم إنشائها علي التوالي بداية من ٢٠٠٨/٣/٣٠ إلي ٢٠١١/١١/٢٧م ووافقت وزارة المالية علي ضم هذه الوحدات إلي مركز التجارب والبحوث الزراعية بكتابيها في ٢٠١١/٧/٦م ، ٢٠١٢/١١/٢٦م (يمكن الرجوع إلي المصدر الأصلي للراغب في معرفتها) ومقر المركز كلية الزراعة وقد وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٩/٦/١١م ، وزارة المالية ٢٠٠٩/١٢/١٤م. ويهدف إلي: معاونة الجامعة في القيام برسالتها سواء في التعليم أو

التدريب أو مجال البحوث، إجراء البحوث لحل المشاكل الواقعية التي يواجهها النشاط الإنتاجي أو الخدمي في مواقع العمل في المجتمع، تدريب أفراد المجتمع لرفع كفايتهم علي استخدام الأساليب الفنية والعلمية ورفع كفايتهم الإنتاجية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخري والهيئات العلمية علي الصعيد العربي والدولي.

*** وحدات ومراكز تابعة لنائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث:**

١- وحدة الميكروسكوب الاليكتروني: وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ٢٠٠٩/٣/٢٨م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٩/٧/٢٩م، ووزارة المالية ٢٠١٠/٢/٨م. ويهدف إلي: تقديم الخدمات البحثية التشخيصية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في المجالات التي تتطلب الفحص والتحليل بالميكروسكوب الاليكتروني في الطب، الطب البيطري، والصيدلة، والعلوم، والهندسة، والزراعة والمراكز البحثية والصناعات الموجودة بالمنطقة مثل مصنع الأسمنت، نشر التكنولوجيا الحديثة لدي الطلاب والباحثين في المجالات المختلفة وخاصة مجال الفحص والتشخيص.

٢- مركز الخدمة العامة لشبكة المعلومات: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٩٨/٢/٢٢، ووزارة المالية ٢٠١١/١٢/٢٩م. ويهدف إلي: إعداد البرامج الجاهزة للاستعمال في مجال الحاسبات العلمية والإحصاء والتحليل العددي وسائر العلوم التي تفيد الباحثين، وتقديم الاستشارات وعمل دورات تدريبية متعلقة بمجال الحاسبات للعاملين بالجامعة وخارجها، المساهمة في حل المشكلات العلمية والخدمات الحسابية والرياضية والإحصائية والمالية.

٣- وحدة التحاليل الدقيقة (كلية العلوم): تاريخ الإنشاء ١٩٨٨/٢/١٤ "المعمل المركزي للتحليلات والقياسات الدقيقة" ووافق مجلس الجامعة علي تغيير المسمي ٢٠٠٢/١١/٢٤م، مجلس الجامعة ٢٠٠٤/١/٢٥م، ووزارة المالية ٢٠٠٣/١٢/٢٨م. ويهدف إلي: خدمة جميع كليات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والأفراد والجهات الأخري سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

٤- مركز البحوث التربوية والنفسية(كلية التربية): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٤/١/٢٥م، وتم تحديث اللائحة وموافقة مجلس الجامعة عليها ٢٠١١/١١/٢٧م. ويهدف إلي: تزويد المسئولين التربويين بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة التي تحقق مساعدة الطلاب علي النمو والنضج عقلياً وإجتماعياً وتهيئتهم لإستيعاب ما يستجد في ميادين العلم وتنمية قدراتهم علي التفكير والإبداع واستخدام العلم في خدمة المجتمع، إجراء البحوث والدراسات اللازمة للعملية التعليمية والتربوية في جميع جوانبها سواء نظرية أو تطبيقية ووضع نتائج هذه البحوث موضع التجريب للتأكد من صلاحيتها للتجريب قبل تطبيقها.

٥- مركز بحوث الهندسة الوراثية والبيولوجيا الجزيئية: وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ١٩٩٦/٧/٢٥م، المجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٦/٨/٢٧م، ووزارة المالية ٢٠١٢/٤/٣٠م. ويهدف إلي: خدمة العملية التعليمية والتدريبية والبحثية في مجال البيولوجيا الجزئية والهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة بهدف استنباط سلالات نباتية وحيوانية تتميز بزيادة الإنتاج وتحمل الظروف البيئية القاسية بجانب إستحداث طرق تشخيص وعلاج الأمراض الوراثية، عقد المؤتمرات والندوات وإصدار النشرات العلمية في مختلف أنشطة المركز، وتوثيق الروابط العلمية مع الجامعات والهيئات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية.

٦- مركز بحوث الدواء: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٩٦/١٢/٢٩م، المجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٧/٢/٢م، ووزارة المالية ٢٠٠٤/٦/٢١م. ويهدف إلي: إجراء البحوث لاكتشاف أدوية جديدة سواء من الأعشاب والنباتات الطبية أو التخليق الكيماوي، والدراسات حول الآثار الجانبية للأدوية، إجراء البحوث الدوائية المشتركة، في صورة مشروعات بحثية متكاملة بين الأقسام العلمية بالجامعات ذات الصلة، والتنسيق بين الأقسام التي تجري بحوثاً علي الأدوية بهدف الوصول إلي الاستخدام الأمثل لتلك الأدوية وتطويرها.

٧- وحدة علاج أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وأسرهم (مستشفي جامعة أسيوط): وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ١٩٩٧/٥/٢٥م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٧/٥/٨م، ووزارة المالية ٢٠٠٨/١٢/٢٢م. وتهدف إلي: تقديم الخدمات الطبية والعلاجية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم سواء كانوا بالخدمة أو المعاش، الاشتراك في العلاج إجبارياً لجميع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وأسرهم والاشتراك في العلاج للوالدين إختياري.

٨- مركز الترجمة والبحوث اللغوية (كلية الآداب): وافق مجلس الجامعة ١٩٩٧/٩/٢٤م علي إنشائه أو تحديث اللائحة ٢٠٠٥/١٠/٣٠م، ووزارة المالية ٢٠٠٦/٦/٢٦م ، ومجلس الجامعة ٢٠٠٦/٧/٢٢م، ويهدف إلي: وضع خطة لترجمة أحدث الإصدارات طبقاً لما يطلب من كليات الجامعة أو الآخرين لخدمة المجتمع، وضع برنامج لتدريب المترجمين وإعداد كوادر علي درجة عالية من الكفاءة، عمل خطط وبرامج وإحصائيات لإكمال النقص في الترجمات الحالية عن طريق الإتصال بالهيئات المتخصصة.

٩- وحدة التوثيق الميكروفيلمي وقواعد البيانات: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٠/٢/٢٠م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٦/١/٢٦م، ووزارة المالية ٢٠٠٧/١/٨م. ويهدف إلي: توثيق مستندات الجامعة مثل نتائج الطلاب والرسائل الجامعية والتقارير وكتب التراث والمحفوظات ... إلخ، توفير قواعد البيانات في المجالات التخصصية (CD ROM)، تقديم هذه الخدمة للجهات الحكومية وغير الحكومية وأي جهات أخري، نقل البيانات الموجودة في قاعدة البيانات داخل الحاسبات إلي أي مكان بالعالم من خلال شبكة الإنترنت.

١٠- مركز الفطريات (كلية العلوم): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٢/١٠/٢٧م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٣/٥/٢٢م، ووزارة المالية ٢٠٠٥/١٢/٢٦م. ويهدف إلي: إجراء البحوث لدراسة الفطريات ، جمع وحفظ مزارع الفطريات التي يتم عزلها من مصادر وبيئات مختلفة في مصر والبلاد الأخري لدراستها من الباحثين، إنشاء معشبة تضم مزارع جافة للفطريات. وعينات جافة لأجزاء نباتية مصابة بالفطريات وشرائح دائمة

لها، إنشاء مكتبة للفطريات تضم المراجع والدوريات، تبادل المعلومات مع المزارع الفطرية ومراكز الفطريات الدولية، عقد ورش عمل تدريبية للباحثين المهتمين بعزلها وتعريفها، وتعريف الفطريات للباحثين نظير رسوم يحددها المركز.

١١- مركز دراسات وبحوث علوم تكنولوجيا الزلازل والاهتزازات وتطبيقاتها: وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ٢٠١٠/١/٣١م. ويهدف إلي تعاون الباحثين باستخدام الإمكانات وعلوم تكنولوجيا الزلازل والاهتزازات داخل وخارج المركز مع الخبراء المصريين والأجانب لتطوير البحوث وحل المشاكل العلمية، تقديم الإستشارات والخدمات العلمية للراغبين داخل وخارج الجامعة.

*** وحدات ومراكز تابعة لنائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب:**

١- مركز الخدمة العامة بالقرية الأوليمبية: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٣/٦/٢٩م، ووزارة المالية ٢٠٠٤/٨/٢٣م. ويهدف إلي: تقديم خدمات رياضية وإجتماعية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين وأسرهم وطلبة وطالبات الجامعة، وتقديم الخدمات إلي الأفراد والهيئات التي ترغب في الانتفاع بهذه الخدمات.

٢- جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي: وافق مجلس الجامعة ١٩٩٨/٥/٢٤م، المجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٧/١٠/٩. ويهدف إلي: تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي تأليف الكتب، الحفاظ علي حقه في الحصول علي عائد مجز، وتحديد سعر مناسب للكتاب الجامعي بالنسبة للطلاب لتخفيف الأعباء المالية عليهم، ضمان وصول الكتاب الجامعي للطلاب في وقت مبكر.

٣- وحدة العلاج بأجر بمستشفي الطلاب (مستشفيات جامعة أسيوط): وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ٢٠٠٨/١١/٣٠م. وتهدف إلي: توفير العلاج الطبي والجراحي والرعاية الصحية لطلاب الجامعة، والعمل علي رفع مستوي كفاءة الأداء والرعاية الطبية في الأفرع والتخصصات المختلفة بالتعاون مع المستشفيات والمؤسسات الجامعية الأخري.

*** وحدات ومراكز تابعة لكليات الجامعة المختلفة:**

*** كلية العلوم:**

**١- مركز الاستشارات والخدمات العلمية (كلية العلوم): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٠/١٢/٢٤م والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٣/٢/١٥م، تحديث اللائحة ٢٠٠٥/١١/٢٧م ، وزارة المالية ٢٠٠٧/١/٨م. ويهدف إلي: تقديم الاستشارات العلمية، إجراء الدراسات والتحاليل والقياسات العلمية، اختبارات المواد والخامات الطبيعية والمواد الصناعية والكيماوية وتحليل مكوناتها وعناصرها وخصائصها وذلك لخدمة المجالات الصناعية والبيئية في المجتمع.**

**٢- مركز الخدمة العامة (بكلية العلوم): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٣/٣/٢١م. ويهدف إلي: تدريب وتعليم أفراد المجتمع علي استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة، إقامة المؤتمرات لخدمة العملية التعليمية والبحثية، القيام بالإنتاج والتسويق، وأداء أي أعمال أخري تخدم مجال التعليم وترفع مستوي الخدمات الإدارية.**

*** كلية الهندسة:**

**١- وحدة إنتاج الورش بكلية الهندسة: وافق مجلس الجامعة ٢٠٠٦/١٠/٢٩م علي إنشائه بعد موافقة المجلس الأعلي للجامعات ١٩٧٠/٤/٢٣، ووزارة المالية ٢٠٠٦/٩/١١م. ويهدف إلي: القيام بالأعمال الهندسية والإنتاجية وتقديم الاستشارات الفنية للغير، أداء رسالة كلية الهندسة في تعليم وتدريب الطلاب، وتزويد الجامعة باحتياجاتها التي تدخل في اختصاصها، توفير المقاعد والمناضد وتأسيس المدرجات والمعامل ، حجرات الاجتماعات، تصنيع أجهزة الأبحاث لكافة الدرجات العلمية.**

**٢- مركز صيانة الأجهزة العلمية (بكلية الهندسة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٨٠م، المجلس الأعلي للجامعات ١٩٨٢/٣/٢٥م، ووزارة المالية ٢٠٠٤/١١/١٠م. ويهدف إلي: إصلاح وصيانة الأجهزة العلمية بجميع كليات وإدارات الجامعة، وكذلك**

صيانتها علي مستوي القطاعين العام والخاص مع مراعاة القوانين والقواعد المنظمة لذلك.

٣- وحدة إعداد التقارير العلمية (بكلية الهندسة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ١٩٩٠/١٢/٣٠م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٧/٤/٣٠م، ووزارة المالية ٢٠٠٦/١٢/٢٥م، ٢٠٠٨/١/١٤م. وتهدف إلي: إعداد التقارير بما يتفق مع الأهداف العامة للعمليات التعليمية، طباعة المجلدات العلمية التي تصدرها كلية الهندسة حالياً ومستقبلاً وتصب إيرادات المجلدات في إيرادات الوحدة.

٤- مركز تطوير التعليم الهندسي بكلية الهندسة: موافقة مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١١/١٠/٣٠م. ويهدف إلي: تحديث عملية التعليم لمرحلة البكالوريوس والدراسات العليا ووضع المادة العلمية علي موقع الكلية بشبكة المعلومات، رفع مهارات طلاب الفرقة النهائية لتلائم سوق العمل، تفعيل برامج التعلم المستمر في القطاعات الهندسية.

٥- مركز تقييم الأثر البيئي (بكلية الهندسة): وافق مجلس الجامعة بإنشائه ٢٠١٠/١٠/٣١م. ويهدف إلي: تدعيم المشروعات الصناعية والإنتاجية والعمرانية بالبحوث العلمية في مجال الأثر البيئي ودراسات الجدوي، التعاون مع المهتمين بشئون البيئة في مجال إجراءات التفتيش البيئي ودراسة إجراءات السلامة والصحة المهنية في بيئات العمل.

٦- مركز نادي التكنولوجيا والمعلومات (كلية الهندسة): موافقة مجلس الجامعة بإنشائه ٢٠١١/٦/٢٦م. ويهدف إلي: توفير خدمة الوصول علي شبكة الإنترنت للطلاب والباحثين من داخل الكلية وخارجها، توفير خدمة الطباعة حسب متطلبات الطلاب والباحثين، عقد دورات تدريبية متقدمة علي إستخدام البرامج المعمارية بأنواعها.

٧- مركز الخدمة العامة (بكلية الهندسة): موافقة مجلس الجامعة ٢٠١٣/٢/٢٧م علي إنشائه. ويهدف إلي: تنظيم دورات تدريبية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وإقامة المؤتمرات لخدمة العملية التعليمية والبحثية، تقديم دورات تدريبية لأفراد المجتمع

المدني والمؤسسات المختلفة لرفع كفاءتهم في المؤسسات الخدمية والإنتاجية والهندسية، المساهمة في مشروعات الجامعة وكلياتها ومعاهدها وتزويدها بما تحتاجه، والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات التي تدخل في اختصاصها.

٨- مركز الدراسات والاستشارات الهندسية (كلية الهندسة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٩٣/٨/٢٩م، المجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٤/٢/٢٤م، ووزارة المالية ٢٠٠٣/١٢/٢٨م. ويهدف إلي: إعداد المشاريع الهندسية لتغطية احتياجات المجتمع وعمل الدراسات والتصميمات وكتابة المواصفات والمقايسات والبت في العروض والعطاءات، الإشراف علي تنفيذ المشروعات وإجراء التجارب والفحوص والتقارير الهندسية، والاستشارات الفنية في فروع الهندسة المختلفة.

*كلية الزراعة:

١- مركز المنتجات الزراعية وبحوثها (كلية الزراعة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٨٠/٩/٧م، مجلس الجامعة تحديث اللائحة ٢٠٠٦/٤/٣٠م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٦/٧/٢م، ووزارة المالية ٢٠٠٧/١١/٥م. ويهدف إلي: تحسين وتوفير المنتجات الغذائية لحل مشكلة الأمن الغذائي، تقديم منتجات بأسعار معتدلة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين ثم السوق المحلي حسب النظام الذي يضعه مجلس الإدارة، إنتاج المواد الغذائية من خضر وفاكهة ودواجن وإنتاج حيواني وخلافه بأقل تكلفة.

٢- معمل الأراضي للتحليلات والاستشارات الفنية (كلية الزراعة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٨٢/٤/١١م، وحدثت اللائحة ٢٠٠٦/٤/٣٠م، والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٦/٧/٢م، ووزارة المالية ٢٠٠٧/٨/٢٧م. ويهدف إلي: يقوم المعمل بعمل تحاليل للتربة وتحليل المياه والمواد النباتية والخامات (كما يحلل الرمل والزلط للمنشآت ... الخ) ويقدم التقارير الفنية حسب الغرض منها، المشاركة في البحوث التي تقوم بها أقسام

الجامعة ومساعدة العاملين بهذه الأقسام لإجراء التحليلات اللازمة لبحوثهم، وعمل دورات تدريبية عن كيفية تحليل عينات التربة والمياه والأسمدة وإعداد التقارير الفنية.

٣- وحدة الإنتاج الحيواني (كلية الزراعة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٨٩/٤/١٦م، وحدثت اللائحة ٢٠٠٦/٤/٣٠م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٦/٧/٢م، ووزارة المالية ٢٠٠٧/٨/١٣م. ويهدف إلي: تدريب الطلاب والعاملين في قطاعات الإنتاج في المجتمع، توفير السلالات المحسنة والأعلاف بأسعار ملائمة، تحقيق أقصي طاقة إنتاجية باستغلال الإمكانات المتاحة بمزرعة الإنتاج الحيواني في توفير احتياجات العاملين في الجامعة من الإنتاج الحيواني ومنتجاته.

٤- مركز نباتات الزينة (كلية الزراعة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٩١/٢/٢٠م، وحدثت اللائحة ٢٠٠٦/٤/٣٠م، والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٦/٧/٢م، ووزارة المالية ٢٠٠٧/٨/٦م. ويهدف إلي: توفير احتياجات الأفراد والهيئات بمحافظة أسيوط والمحافظات المجاورة من نباتات الزينة، إنتاج زهور القطف وعمل البوكيهات وكافة الأشكال المطلوبة للسوق، توفير نماذج جيدة للطلاب من الأصناف الحديثة التي يستوردها القطاع الخاص وتلقي رواجاً في السوق العالمية والمحلية، تدريب العاملين في مجال الزراعة وإنتاج نباتات الزينة وكذلك النباتات الطبية والعطرية ومجال تنسيق الحدائق.

٥- مركز الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية (كلية الزراعة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٩٢/٨/١٧م، وحدثت اللائحة ٢٠٠٦/٤/٣٠م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٦/٧/٢م، ووزارة المالية ٢٠٠٧/١١/٥م. ويهدف إلي: التعرف علي مشكلات السكان في المجتمع المحلي وحصرها وتوجيه البحوث لحلها، تلخيص وتبسيط نتائج البحوث وحلول المشكلات التي يتم التوصل إليها، توفير التعليم الإرشادي حول الأساليب التكنولوجية الحديثة، توفير التدريب المناسب للعاملين بالإدارة المحلية لتطوير أدائهم وتنمية مهاراتهم، يعمل كبيت خبرة يقدم المقترحات الخاصة بالمشروعات البحثية التي تعلن عنها الهيئات المحلية والدولية أو يكلف بها المركز.

٦- مركز الخدمة العامة للتدريب المهني الزراعي (كلية الزراعة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٩/٣/٢٨م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٩/٥/٢٧م، ووزارة المالية ٢٠١٢/٦/١٠م. ويهدف إلي: تخطيط وتنفيذ برامج تدريبية لطلاب الكلية لتنمية مهاراتهم الزراعية العملية، وتنفيذ برامج تدريبية لرفع كفاءة وقدرة العاملين بالقطاعات الزراعية، فتح آفاق مهنية زراعية جديدة لتمكين الشباب غير الحاصلين علي شهادة جامعية من الحصول علي فرص عمل تتوافق مع ميولهم الزراعية.

٧- مركز الاستشارات لنظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد (كلية الزراعة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٠/١٠/٣١م. ويهدف إلي: تقديم الاستشارات الفنية في مجال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد للقطاع الحكومي والخاص، تصميم وتنفيذ برامج تدريبية أولية ومتقدمة في التخصصات المختلفة لتنمية مهارات وقدرات الباحثين والطلاب داخل وخارج الجامعة، تخطيط وتنفيذ مشروعات تطبيقية في مجال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لتنفيذها في الكلية.

٨- مركز جامعة أسيوط لزراعة الصحراء (كلية الزراعة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٢/٩/٢٦م ، والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٤/١/٨م. ويهدف إلي: تدريب المهتمين بزراعة الصحراء علي أنسب الأساليب في استصلاح وزراعة الصحراء من خلال ما يلي: العمل كبيت خبرة في كافة الشئون الخاصة بزراعة الأراضي الصحراوية، تقدم عدد من الدورات التدريبية عن أنسب محاصيل الحقل والخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية لزراعة الصحراء، التدريب علي إنشاء وتشغيل شبكات الري الحديث والتدريب علي التسميد.

*** كلية الطب:**

١- مركز الخدمة العامة بكلية الطب: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٨١م، وحدثت اللائحة ٢٠١٠/٥/٣٠م ، ووزارة المالية ٢٠١٠/٩/٢٠م. ويهدف إلي: تصوير وطبع المجلة العلمية والأبحاث والمذكرات لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا وأعضاء هيئة

التدريس وغيرهم في المجالات الطبية والعلمية، الرسم العلمي لتحسين تعليم الطب والإرشاد الصحي وخدمة أبحاث البيئة، تحسين الخدمة في بيت حيوانات التجارب بالكلية لإمداد الباحثين باحتياجاتهم من حيوانات التجارب لخدمة أبحاث البيئة تحقيقاً لهدف التعلم المستمر، تدريب الأطباء والفئات المعاونة لرفع الخدمة الصحية، إعداد البيانات والإحصاءات والأبحاث بوحدة الكمبيوتر بالكلية، عمل المطبوعات للمستشفي الجامعي، والمؤتمر العلمي السنوي للكلية والمجلة العلمية.

*** مستشفيات جامعة أسيوط:**

نظراً لكثرة عددها وتشابهها في الأهداف سوف نشير إلي كل وحدة أو مركز ثم استخلص أهدافها جميعاً بصفة عامة كالتالي:

١- حساب تحسين الخدمة بالمستشفي الجامعي: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٨٤/٢/١٥م، وحدثت اللائحة ٢٠٠٧/١٢/٣٠م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٨/٩/١٤م، ٢٠٠٩/٤/١٢م، ووزارة المالية ٢٠٠٩/١١/٩م.

٢- وحدة العلاج بأجر في المستشفي الجامعي: وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ١٩٨٧/٣/٨م، تحديث اللائحة ٢٠٠٧/١٢/٣م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٨/٩/١٤م، وزارة المالية ١٩٩٥/١١/١م، تحديث اللائحة ٢٠٠٩/٢/٢٣م.

٣- مركز علاج الإدمان بمستشفي جامعة أسيوط: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٦/٤/٣٠م، ووزارة المالية ٢٠٠٧/٨/٢٧م.

٤- وحدة العلاج بأجر مستشفي الأطفال الجامعي: وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ٢٠١٠/٦/٢٧م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٩/٦/٣٠م، وزارة المالية ٢٠١٠/٤/١٢م.

٥- حساب تحسين الخدمة بمستشفي الأطفال الجامعي: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٠/٦/٢٧م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٩/٦/٣٠م، ووزارة المالية ٢٠١٠/٤/١٢م.

٦- وحدة تحسين الخدمة بمستشفي صحة المرأة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ٢٠٠٩/٣/٢٨م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٩/٦/٣٠م، ووزارة المالية ٢٠١١/٩/١٩م.

٧- وحدة العلاج بأجر بمستشفي صحة المرأة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ٢٠٠٩/٣/٢٨م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٩/٦/٣٠م، ووزارة المالية ٢٠١١/٩/١٩م.

٨- وحدة تحسين الخدمة بمستشفي الراجحي الجامعي للكبد: موافقة مجلس الجامعة ٢٠١٢/١١/٢٧م.

٩- وحدة العلاج بأجر بمستشفي الراجحي الجامعي للكبد: موافقة مجلس الجامعة ٢٠١٢/١١/٢٧م.

١٠- مركز بحوث وخدمات أمراض الكبد بمستشفي الراجحي الجامعي للكبد: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٣/٢/٢٧م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٤/٢/٢٧م.

١١- مركز مصر الخير لزراعة الكبد بمستشفي الراجحي الجامعي للكبد: موافقة مجلس الجامعة ٢٠١٣/١٢/٢٩م.

١٢- مركز أبحاث علاج أمراض المسنين: موافقة مجلس الجامعة ٢٠١٢/٩/٢٦م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٤/٦/٢٨م.

وتهدف هذه المراكز والوحدات بصفة عامة إلي: توفير الخدمة الطبية والعلاجية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب والأفراد والجهات الحكومية وغير

الحكومية، توفير موارد مالية للصرف علي احتياجات المستشفي الجامعي في العلاج المجاني ، خلق جيل متدرب علي أعلي المستويات في المجال الطبي، تبادل الخبرات الصحية مع الجامعات الأخري عن طريق إيفاد خبراء في تخصصات نادرة في أسيوط، عمل ندوات لرفع الوعي الصحي والقوافل الطبية وخدمات تنمية المجتمع، إجراء العمليات الجراحية، إجراء البحوث والتجارب لاكتشاف علاج للأمراض ... الخ.

***كلية الصيدلة:**

١- مركز الدراسات والبحوث الصيدلية للنباتات الطبية (كلية الصيدلة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٨٧/٣/٨م ، تحديث اللائحة ٢٠٠٩/٣/٢٨م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٠/٦/٢٤م، ووزارة المالية ٢٠١٠/١١/١م. ويهدف إلي: تحقيق رسالة الجامعة في التعليم والبحث، إجراء البحوث التطبيقية لحل المشاكل في مجال العقاقير والمركبات الكيماوية بإحلال الأعشاب الطبية بدلاً منها، توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخري علي الصعيد العربي والعالمي وعقد الندوات والمؤتمرات المشتركة.

٢- مركز الخدمة الصيدلية بكلية الصيدلة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٠/١١/٢٥م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٢/٤/٢٧م، ووزارة المالية ٢٠٠٣/٦/١م، مجلس جامعة ٢٠٠٣/١١/٣م. ويهدف إلي: إجراء دراسات الإتاحة والتكافؤ الحيوي للأدوية والمستحضرات الصيدلية ، تقديم الاستشارات والخدمات الصيدلية، إجراء الدراسات لتسجيل الأدوية، إجراء دراسات لحل المشاكل الرقابية للمستحضرات الصيدلية، إجراء دراسات الأيض وحركة الأدوية وتأثير تعاطيها وتأثرها بأدوية أخري، تقييم الآثار البيئية للمشروعات الدوائية والصناعات الأخري.

٣- مركز الحاسب الآلي والإنترنت (كلية الصيدلة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٩/٩/٢٨م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٠/٢/٨م ، ووزارة المالية ٢٠١٠/٨/٣٠م. ويهدف إلي: نشر ثقافة التعلم الذاتي وتكنولوجيا المعلومات بتدريب الطلاب والإداريين علي برامج الكمبيوتر، تنظيم دورات تدريبية واختبارات في 7)

(ICDLE) ، Modules) بالتعاون مع منظمة اليونسكو، إتاحة استخدام إمكانات الحاسب لأعضاء هيئة التدريس والطلبة في البحث العلمي عبر الإنترنت، تقديم المادة العلمية التدريسية لأعضاء هيئة التدريس في صورة ألكترونية.

٤- وحدة الأنشطة والخدمات الطلابية: موافقة مجلس الجامعة علي إنشائها ٢٠١٠/٧/٢٥م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٠/٩/١م، ويهدف إلي: تقديم الدورات التدريبية والندوات والورش للمشاركين في الأنشطة الصيدلانية، إقامة حفلات وأنشطة للخريجين، الحفاظ علي الصحة العامة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلاب بممارسة الرياضة بصالة اللياقة البدنية بالكلية.

٥- مركز الخدمة العامة بكلية الصيدلة: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١١/١٢/٢٨م، وزارة المالية ٢٠١٢/٦/٢٥م. ويهدف إلي: تقديم خدمات التدريب لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لرفع مستوي العملية التعليمية والإدارية والتطوير المستمر للتعليم الصيدلي، إقامة المؤتمرات لخدمة العملية التعليمية والبحثية وقبول تبرعات الشركات الخاصة بالأنشطة المصاحبة للمؤتمرات ، الحفاظ علي الصحة العامة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين بممارسة الرياضة في صالة اللياقة البدنية بالكلية.

*** كلية الطب البيطري:**

١- مركز التحاليل والخدمات البيطرية: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٠/٦/٢٧م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٠/٨/٢٩م، وزارة المالية ٢٠١١/٤/٤م. ويهدف إلي: تقديم الاستشارة الفنية في مجال الخدمات البيطرية والثروة الحيوانية وتتركز في: تحليل العينات الواردة إلي الكلية في الأقسام المختلفة كل حسب تخصصه سواء من الأفراد أو الهيئات خارج الجامعة وداخلها، إجراء البحوث التطبيقية لحل المشكلات البحثية والمرضية في مجال صحة الحيوان والدواجن التي تحتاجها الجهات المختلفة خارج

الجامعة سواء أفراد أم هيئات، تقديم الاستشارات والخدمات الفنية في مجال الخدمات البيطرية للهيئات أو الأفراد.

٢- وحدة العلاج بأجر في المستشفي البيطري: وافق مجلس الجامعة ١٩٩٧/١/١٩م علي إنشائه وتحديث اللائحة ٢٠٠٤/١/٢٥م ، ووزارة المالية ٢٠٠٦/٤/٣٠م. ويهدف إلي: توفير الخدمات العلاجية المتميزة للمربين وأصحاب الحيوانات داخل الوحدة أو في أماكن تواجد تلك الحيوانات وبأقل تكلفة إقتصادية، توفير وسائل نقل الحالات المريضة للمستشفي أو وحدة العلاج بأجر، توفير القوافل الطبية البيطرية في أسيوط والمحافظات المجاورة، متابعة وسائل العلاج الحديثة، توفير الأدوية بإنشاء صيدلية بالوحدة، توفير نظام المتابعة العلاجية عن طريق نظام العيادات الداخلية.

٣- مركز الخدمة العامة بكلية الطب البيطري: موافقة مجلس الجامعة ٢٠٠٢/١١/٢٤م، ٢٠٠٣/١١/٣٠م، ووزارة المالية ٢٠٠٣/٩/٦م. ويهدف إلي: إعداد وتجهيز مشروعات خدمة البيئة من المسح البيطري والعلاج، ووضع برامج التعليم البيطري المستمر وتدريب الأطباء البيطريين والفئات المعاونة لرفع مستوي الخدمات البيطرية في محافظة أسيوط والمحافظات المجاورة، القيام بالأعمال البيطرية للغير بما يتفق مع اللوائح والقوانين والنظم الجامعية.

*** كلية التجارة:**

١- المعمل التجاري الإحصائي (كلية التجارة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٨٧/٤/٥م، تحديث اللائحة ٢٠٠٩/٤/٢٦م، ووزارة المالية ٢٠١٠/٢/١٥م. ويهدف إلي: تقديم الخدمات التدريبية علي الحاسب والإنترنت لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلبة مجاناً، تقديم مثل هذه الدورات للطلبة والغير بأجور رمزية وخاصة في التطبيقات التجارية ويعطي شهادة معتمدة ، تقديم الخدمات الاستشارية في مجالات تصميم المعلومات المالية والإدارية، تصميم برامج تشغيل البيانات المالية والإدارية وتقديم هذه الخدمات للكلية والجامعة وللغير.

٢- مركز الخدمة العامة للإستشارات التجارية والتنمية الإدارية (كلية التجارة): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٩٦/١/١٧م، تحديث اللائحة ٢٠١٠/٥/٣٠م، ووزارة المالية ٢٠١٢/٥/٢١م. ويهدف إلي: تنظيم الدراسات والدورات التدريبية في المجالات التجارية والاقتصادية والإدارية والمحاسبية والمالية والضريبية والتأمينية، تقديم الخدمات والاستشارات التجارية للغير.

*** كلية التربية:**

١- وحدة دار الحضانة (كلية التربية): وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ١٩٩٦/٧/٢٥م، المجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٦/٨/٢٧، تحديث اللائحة ٢٠٠٨/١٢/٢٨م، ووزارة المالية ٢٠١٠/٣/٨م. وتهدف إلي : يعتبر دار الحضانة مركزاً للخدمة العامة في مجال تربية وتنشئة الأطفال وتهدف إلي: تقديم خدمة تعليمية وتربوية لأبناء أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة الذين تقع أعمارهم بين سن (١-٦) سنوات ويجوز قبول الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة إذا توفرت الإمكانات – وبعد موافقة مجلس إدارة الدار.

٢- مركز الخدمة العامة بكلية التربية (كلية التربية): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٥/٤/٢٧م، وزارة المالية ٢٠٠٥/١٢/٥م، ثم مجلس الجامعة ٢٠٠٦/٦/٢٥م. ويهدف إلي: عقد دورات مهنية وتربوية، عقد المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية وتقديم الخدمات للطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، عقد دورات تدريبية في مجال الكمبيوتر، تصوير وطبع وتغليف وتجليد الكتب والمذكرات والأبحاث والمجلات العلمية والثقافية، عمل الصور العلمية ومستلزمات الوسائل التعليمية بوحدة الوسائل التعليمية والحاسب الآلي، تقديم الخدمات اللازمة لخدمة الجامعة والمجتمع.

٣- مركز الإرشاد النفسي والتربوي (بكلية التربية): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٥/٢/٢٧م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٥/٥/٣م، وزارة المالية ٢٠٠٥/١٢/٢٠م، ثم مجلس الجامعة ٢٠٠٦/٦/٢٥م. ويهدف إلي: تقديم الإرشادات

النفسية والاجتماعية والإدارية لمؤسسات المجتمع المختلفة، تقديم البرامج التدريبية للأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والمدرسين والباحثين في مجال الإرشاد النفسي والذين يعملون مع الطلاب العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، إقامة دورات تدريبية في سيكولوجية الإدارة والتأهيل النفسي والمهني للعاملين خاصة الجدد منهم لرفع كفاءتهم، إعداد برامج إرشادية للشباب داخل وخارج الجامعة لحمايتهم من الأفكار الهدامة والإنحرافات السلوكية.

٤- مركز إكتشاف الأطفال الموهوبين (كلية التربية): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٠/٥/٣م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٠/٧/١٨م. ويهدف إلي: اكتشاف الأطفال الموهوبين في المجالات المختلفة ونشر ثقافة الموهبة في المجتمع، إعداد برامج تدريبية للمهتمين بهذا المجال، تحقيق التواصل وتبادل الخبرات مع مراكز الموهبة علي المستوي المحلي والقومي والعالمي .

***كلية الحقوق:**

١- مركز الدراسات القانونية لخدمة المجتمع (كلية الحقوق): وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٩٨/١/٢٥م، تحديث اللائحة ٢٠١١/٥/٢٩م، المجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٨/٣/١٠م. ويهدف إلي: تنظيم دراسات ودورات تدريبية في القانون، عقد الروابط القانونية مع المراكز القانونية المماثلة داخل البلاد وخارجها بهدف التبادل العلمي والثقافي، عقد المؤتمرات والندوات لتساهم في حل مشكلات المجتمع، تقديم الاستشارات القانونية للجهات الإدارية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، الاشتراك في مجالات التحكيم والتسوية الودية للمنازعات.

٢- مركز الحاسب الآلي والإنترنت بكلية الحقوق: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٥/٩/٢٥م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٥/١٢/٣م، ووزارة المالية ٢٠٠٦/٩/١١م. ويهدف إلي: تنظيم دورات تدريبية في مجال نشاط المركز للأساتذة والعاملين بالكلية والهيئات الأخري، تيسير الإتصال بشبكة المعلومات لأعضاء هيئة

التدريس والطلاب بالكلية، تحديث نظم المعلومات المالية والإدارية في كافة أقسام الكلية، تصميم البرامج المختلفة للحاسب الآلي.

٣- مركز التحكيم بكلية الحقوق: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٦/٦/٢٥م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٦/٨/٢٢م، ووزارة المالية ٢٠٠٧/١٠/٢٢م. ويهدف إلي: التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية والإدارية، فتح قنوات إتصال بين المركز ومراكز التحكيم الداخلية والدولية، إعداد قوائم متكاملة ومتجددة للمحكمين والخبراء الوطنيين والأجانب المعتمدين من المركز للقيام بأعمال التحكيم لإعداد تقارير الخبرة أو الخدمات الاستشارية، إعداد كوادر من المحكمين للمشاركة في عمليات التحكيم بنوعيه الداخلي والدولي بما يحقق خدمة المجتمع.

***كلية التربية الرياضية:**

١- مركز اللياقة البدنية بكلية التربية الرياضية: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ١٩٩٤/١١/١٣م، والمجلس الأعلي للجامعات ١٩٩٤/١٢/٢م، ووزارة المالية ٢٠١٢/٢/٦م. ويهدف إلي: نشر الثقافة الرياضية، إعداد الكوادر الرياضية في مختلف المجالات، إقامة دورات تدريبية وندوات في مختلف الأنشطة، التخسيس وإنقاص الوزن للرياضيين، التنشيط البدني للرجال والنساء بأحدث الأجهزة الرياضية، التأهيل البدني للاعبين عقب الإصابة والعودة، تأهيل الفرق الرياضية، تنظيم برامج الرياضة للجميع، تأهيل حركي وظيفي رياضي لذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن.

٢- مركز الخدمة العامة بكلية التربية الرياضية: تاريخ موافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٤/٤/٢٧م، وزارة المالية ٢٠٠٥/١٢/٥م، ثم مجلس الجامعة ٢٠٠٥/١٢/٢٥م. ويهدف إلي: تدريب الفرق الرياضية من الجنسين، التأهيل البدني والحركي للفئات العمرية المختلفة والمؤهلة للالتحاق بالكليات التي يشترط فيها اجتياز اختبارات اللياقة البدنية والحركية، إنشاء مدارس لتعليم الألعاب الجماعية والرياضات الفردية لمختلف المراحل السنية من الجنسين، عقد دورات تدريبية تخصصية لتأهيل الكوادر في مجالات

العمل المهني للتربية الرياضية، تصوير وتجليد وطبع الكتب والأبحاث والمذكرات العلمية والثقافية في مجالات التربية الرياضية.

*** كلية التمريض:**

١- مركز الخدمة العامة بكلية التمريض: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٢/٥/٢٧م. ويهدف إلي: تقديم خدمات التدريب لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لرفع مستوي العملية التعليمية والصحية والإدارية تحقيقاً لهدف التعلم الطبي المستمر، إقامة المؤتمرات لخدمة العملية التعليمية والبحثية، توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخري والهيئات العلمية علي الصعيد العربي والعالمي.

*** كلية التربية بالوادي الجديد:**

١- مركز الخدمة العامة للكمبيوتر واللغات والترجمة: وافق مجلس الجامعة ٢٠٠٠/٧/٣٠م، وزارة المالية ٢٠٠٤/٣/١٧م، ثم مجلس الجامعة ٢٠٠٤/٤/٢٧م. ويهدف إلي: عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين والهيئات الأخري، تيسير الاتصال بشبكات المعلومات لخدمة أعضاء هيئة التدريس بالكلية، تحديث نظم المعلومات الإدارية والمالية بأقسام الكلية، تصميم برامج متخصصة في اللغات الأجنبية، تقديم خدمات الترجمة من وإلي اللغة العربية واللغات الأجنبية لمن يرغب، معاونة الجامعة في أداء رسالتها العلمية والبحثية والتدريبية.

٢- مركز الإرشاد النفسي والتربوي بكلية التربية: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٨/٤/٣٠م، المجلس الأعلي للجامعات ٢٠٠٨/٨/١٠م، ووزارة المالية ٢٠١٠/١/١١م. ويهدف إلي: تطوير وتحديث خطط إعداد المختصين في مجال الإرشاد النفسي والتربوي كالأخصائي النفسي والاجتماعي، حل المشكلات النفسية والتربوية التي تواجه الأفراد في المجتمع المحلي من خلال ذوي الخبرة، الاستفادة من الخبرات الأجنبية والعربية في التعاون مع ذوي الاحتياجات الخاصة والعاديين، عقد المؤتمرات والندوات

والورش وترجمة توصياتها إلي إجراءات عملية تفيد في مجال حل المشكلات النفسية والتربوية للأفراد.

٣- وحدة التحاليل الدقيقة (كلية التربية): وافق مجلس الجامعة ٢٠١٢/١٢/٣٠م. وتهدف إلي: تقديم الاستشارات والدعم الفني لقطاعات المجتمع المحلي وعمل اختبارات وتحاليل في مجالات الصناعة، وإعداد دورات تدريبية في هذا المجال، القيام بمعايرة أجهزة التحاليل والأجهزة العلمية المختلفة لبعض الشركات الصناعية.

* كلية الآداب:

١- معمل اللغة الإنجليزية بكلية الآداب: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٧م، وتحديث اللائحة ٢٠١٢/٢/٢٦م، والمجلس الأعلي للجامعات ٢٠١٢/٦/١٨م، ووزارة المالية ٢٠١٤/٩/٢٤م. ويهدف إلي: تدريس مادة الصوتيات والسمعيات لطلاب البكالوريوس في كلية الآداب وكلية التربية، وتدريس مادة اللغة الإنجليزية لإعدادي صيدلة، أولي، وثانية طب بشري.

٢- مركز الخدمة العامة بكلية الآداب: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠١٣/١/٢٣م. ويهدف إلي: معاونة الجامعة في القيام بأداء رسالتها في مجال التعليم والتدريب والأعمال الإنتاجية للغير، عقد الدورات التدريبية لرفع مستوي الطلاب، والإسهام في تدريب أفراد المجتمع الخارجي علي استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة، ورفع كفاءتهم الإنتاجية في كافة المجالات.

*** كلية التربية النوعية:**

**١- مركز الخدمة العامة بكلية التربية النوعية: وافق مجلس الجامعة علي إنشائه ٢٠٠٢/١٠/٢٧م، ووزارة المالية ٢٠٠٣/١١/١١م. ويهدف إلي: تقديم خدمات المعاونة في العروض الفنية والموسيقية والمؤتمرات العلمية والثقافية لكليات وإدارات الجامعة وأبحاث البيئة، عمل دورات لتعليم مبادئ تفصيل الملابس والتدبير المنزلي والعزف الموسيقي علي الآلات الموسيقية بأنواعها، أي أعمال أخري فنية وثقافية للراغبين.**

*** معهد جنوب مصر للأورام:**

**١- وحدة تحسين الخدمة بمعهد جنوب مصر للأورام: وافق مجلس الجامعة علي إنشائها ٢٠٠٢/١/٢٠م، ووزارة المالية ٢٠١١/٥/١٦م. ويهدف إلي: توفير الرعاية الصحية للمواطنين ، رفع مستوي الخدمة الطبية والعلاجية بمستشفي الأورام، توفير موارد إضافية لصرف علي احتياجات الأسرة المجانية بمستشفي الأورام، العمل علي خلق جيل متدرب علي أعلي المستويات في مجالات الرعاية الصحية وإدارة المستشفيات.**

**مما سبق يتضح أن جامعة أسيوط لديها بنية تحتية جيدة تمكنها من أن تكون نواة لجامعة منتجة مصرية. فالبنية التحتية من معامل ومختبرات ومراكز علمية وبحثية ووحدات ذات طابع خاص، أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بما يمثلونه من كفاءات علمية وبحثية يؤكد تمتعها بالفرص التالية:**

- **الصورة الذهنية للجامعة وبعض الكليات والأساتذة.**
- **انخفاض التكلفة لما تقدمه من خدمات أو استشارات أو بحوث تطبيقية، تدريبات ... الخ.**
- **البنية التكنولوجية والمعرفة التكنولوجية.**

- توفر الموارد البشرية النادرة أحياناً.
- الخبرة (الكفاية).

وتواجه جامعة أسيوط التهديدات البيئية التالية:

- نقص التمويل المناسب للتطوير والتجديد.
- منافسة الجامعات الداخلية الأخري الحكومية والخاصة.
- دخول الجامعات الأجنبية الخارجية في المنافسة.
- انفصال الجامعة عن جانب الطلب والعرض المتاحة (نقص التعاون والمشاركة مع مؤسسات المجتمع).
- عدم وجود إستراتيجية لتسويق منتجاتها.
- تغير الطلب لدي المستفيدين.
- مشكلات البطالة بين الخريجين.
- عدم وجود إستراتيجية للمنافسة.

**هـ - الدروس المستفادة ومتطلبات تطبيق الجامعة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول:**

بتحليل الخبرات العالمية التي تناولتها الدراسة في مجال الجامعة المنتجة نستخلص بعض الدروس المستفادة وهي:

١- تنوع مصادر التمويل.

٢- وضع إستراتيجية للتسويق.

٣- وضع إستراتيجية للمنافسة.

٤- إنشاء مراكز للتسويق ونقل التقنية.

٥- تفعيل التعاون والشراكة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية.

٦- إنشاء مراكز التميز البحثي.

٧- إنشاء كراسي علمية بحثية.

٨- تفعيل خدمات التدريب والتعلم المستمر (خاصة الألكتروني).

٩- تسويق مرافق وساحات الجامعة مثل استغلال الطرقات في الترويج الإعلاني للشركات مقابل رسوم.

١٠- خدمات توظيف الطلاب.

١١- إنشاء شركات تابعة للكليات والمعاهد تهدف لتسويق البحوث.

١٢- تطبيق نظام الإعفاء الضريبي علي البحوث والتجارب المشتركة ذات التكاليف العالية والتي تستغرق سنوات طويلة.

١٣- توفير منح دراسية للطلاب في المناطق الصناعية.

١٤- تطوير البنية التحتية باستمرار بما يتفق مع المتغيرات.

١٥- تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتحسين جودة الأداء ورضا العميل.

وفي ضوء ما سبق يجب أن تتوافر بعض المتطلبات التي تعد المقومات الرئيسية لنجاح التوجه الإنتاجي بالجامعات وتدعم وتعزز التعاون والشراكة مع مؤسسات وقطاعات

المجتمع المختلفة وتتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة وتحقق إستقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية.

## متطلبات تطبيق الجامعة المنتجة:

### المتطلب الأول :تفعيل الشراكة بين الجامعة وقطاعات العمل والإنتاج (٦٨ : ٤٦ -٥٠):

حيث يمثل التعاون بين مؤسسات قطاع الأعمال ومؤسسات التعليم الجامعي أحد الركائز الأساسية لعمليات التنمية التقنية وتطويعها لخدمة الإنتاج، فالجامعة لديها من الموارد البشرية المؤهلة بالخبرات العالية والقدرة علي الإبداع والابتكار وعلي توفير البيئة العلمية اللازمة لتوليد الابتكارات والاختراعات التي تصب في مصلحة الإنتاج لقطاع الأعمال. وتقوم المؤسسات الإنتاجية أو قطاع الأعمال بدعم البرامج البحثية. والمشاركة في الاستثمار في مشاريع التشييد والبناء والدعاية والإعلان وإقامة المراكز الخدمية والتجارية داخل الحرم الجامعي، وتقديم المنح والقروض للطلاب. بينما تقوم الجامعة بتوجيه بحوث طلاب الدراسات العليا لحل مشكلات الإنتاج وغيرها، وتقديم برامج تدريبية للعاملين في قطاع الأعمال لتنمية مهاراتهم المهنية، بينما تقوم مؤسسات قطاعات الأعمال بتقديم خدمات التدريب العملي للطلاب لإكسابهم الخبرة المطلوبة في سوق العمل هذا بالإضافة إلي قيام الجامعة بإجراء البحوث التعاقدية لحل مشكلات قطاع الأعمال.

### المتطلب الثاني: إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين الجودة (٦٩ : ٩٤):

والمتطلب الثاني لا يقل أهمية عن المتطلب الأول وهو تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، فتحقيق الجودة الشاملة يحقق للجامعة أفضل أداء للخدمات الجامعية وأفضل إنتاج ولتحقيق ذلك واستقطاب العملاء المستفيدين من خلال جودة أداء العاملين بالجامعة بالتعرف علي احتياجات العملاء وإشباع رغباتهم وهذا يتطلب التحسن المستمر للمنتجات والخدمات والذي يعتمد علي التغذية الرجعية من العملاء مع تحول الجودة إلي شعار عام في المؤسسة الجامعية لدي كل أفراد المنظمة والتي تسعي إلي التحسن المستمر في أدائها، وأن يتم إتخاذ القرارات في المؤسسة التعليمية بأسلوب علمي لتقويم عمل

المؤسسة وإجراء التعديلات اللازمة للتغيير والتحسين في ظل قيادة ناجحة قادرة علي التخطيط طويل المدي ونشر الرؤية القائمة علي الجودة في الأداء المتكامل للمؤسسة وهذا يضمن مدخلات ومخرجات العملية التعليمية وذلك لتحقيق الهدف المنشود وهو إرضاء العميل.

**المتطلب الثالث: استقلال الجامعة:**

ويعرف استقلال الجامعة بأنه انفراد الجامعة بإدارة شئونها التعليمية والمالية والإدارية طبقاً للقانون والتقاليد الإجتماعية، بدون توجيه أو تأثير من أي مستوي حكومي. ويرتبط نجاح الجامعة في تقديم خدماتها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع بعاملين أساسيين هما المشاركة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات التي تصمم لضمان تحقيق مزيد من الجودة الشاملة، تحقيق جودة التسويق فالإدارة التسويقية ينبغي أن تؤدي جميع الأنشطة التسويقية مع مراعاة تحقيق أفضل المعايير (٧٠: ٦٠٢).

ويمكن توضيح طبيعة الإرتباط والاختلاف بين توسيع الجودة والوظائف التقليدية للجامعة والتي أسفرت عن ظهور الوظيفة الرابعة للجامعة والتي ترتبط بتوسيع جودة الخدمات الجامعية وتقديمها للمستفيدين الخارجيين وإرساء نظم التعاون بين الجامعة والمجتمع الخارجي من خلال خطة معدة من قبل الجامعة، وبمشاركة القطاعات المستفيدة وتقسم هذه الخطة إلي مجموعة من البرامج والأنشطة خلال وقت زمني محدد، وتتضمن كافة البرامج التي من شأنها توليد المعرفة ونقلها وتطبيقها والحفاظ عليها من أجل تحقيق الاستفادة المباشرة لدي المستفيدين من المجتمع الخارجي، وتوفير التمويل اللازم للجامعة الذي يحقق لها الاستقلالية كما يلي: (٧١: ٢٤٦)

- توسيع نطاق الجودة والتدريس: توفر الإعداد الجيد لبعض المقررات وتدريسها بطرق مبتكرة وتحقق درجة عالية من الجدارة والإمتياز، بحيث يمكن تقديمها لعدد من المنتفعين من خارج الجامعة خلال ساعات محددة في ضوء احتياجاتهم المتغيرة كطلاب غير تقليديين وتسوق هذه المقررات من خلال المؤتمرات والندوات والورش والمعارض وعلي موقع الجامعة الإلكتروني.

- **توسيع نطاق الجودة والبحوث العلمية: إن توسيع نطاق الجودة للخدمات التعليمية الجامعية يساعد في التعرف علي واقع المشكلات التي يعاني المجتمع وواقعية المسارات المقترحة لعلاجها والأبحاث المقدمة ضمن برامج توسيع نطاق الجودة للخدمات الجامعية لا تقيم من حيث استيفاؤها للشروط العلمية للعمل الأكاديمي، وإنما تقيم من قبل المستفيدين طبقاً للأبعاد التالية (الأهمية – السياق – نطاق التطبيق – الأثر).**

- **توسيع نطاق الجودة وخدمة المجتمع: إن توسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية يشترك مع خدمة المجتمع في الغاية النهائية، إلا أنه يؤكد علي تقديم الخدمات بصورة تتعدي رسالة الجامعة وبمشاركة جهات وقطاعات أخري ربحية عن وعي بما تحتاجه من الجامعة، وإرساء نظم التعاون بين الجامعة والمجتمع الخارجي من خلال خطة معدة من قبل الجامعة.**

**وتقوم برامج وخطط توسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية علي مجموعة من المبادئ الأساسية هي: (٧٢: ١٦٥-١٦٨).**

- **التبادلية والمشاركة: حيث تقوم برامج توسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية علي تبادل الأهداف ثنائية الاتجاه بين الجامعة والمساهمين من أعضاء المجتمع المحلي والمستفيدين الخارجيين بحيث يتعاون ويشارك كل منهما في تطوير عمليات التعلم والاكتشاف من جهة وتوسيع وتشغيل وتقييم مشروعات توسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية من جهة أخري. وبذلك تضمن الجامعة توفير مصادر تمويلية بديلة، وتجد المنظمات والهيئات الشريكة الحلول الرشيدة لمشكلاتها.**

- **الإنصاف: يقصد بهذا المبدأ أن العلاقة التي تنشأ بين الجامعة والمسئولين في مؤسسات المجتمع الخارجية علي أساس العدالة والمعاملة بالمثل وعلي أهمية تحقيق الفوائد للجانبين دون ممارسة أية ضغوط من أي منهم علي الآخر أو إحساس أي من الطرفين أنه يمثل مركز قوي بالنسبة للآخر وبذلك نحصل علي نتائج إيجابية.**

- **إجرائيـة التطـوير: تعتمـد صـياغة واقتـراح مشـروعات توسـيع نطـاق الجـودة للخـدمات الجامعيـة علـي قابليتهـا للتنفيـذ والتقيـيم ومرونتهـا (قابليتهـا للتعـديل) ونمـو عوائـدها المحتملـة والفعليـة عبـر الـزمن ويـرتبط هـذا المبـدأ بعـدد مـن المعـايير التـي تضـبط إجرائيـة تطوير المشروعات وهذه المعايير هي: العلاقة بين الشركاء (الجامعة – المستفيد)، درجـة نضج البرامج والمشروعات، جديـة مرحلـة البحث وواقعيتها ، درجـة استقلالية المشاركين عن الوسط الأكاديمي، والاستمرارية في بذل الجهود.**

- **بنـاء القـدرة: إن الـدور الرئيسـي للجامعـة يـرتبط بالتنميـة المسـتدامة لـرأس المـال البشـري والتنظيمي والاجتماعي لإيجاد قدرات عاليـة الجودة تفوق مجرد العمل الـوظيفي وتتجاوزه إلـي مسـتويات مـن الاسـتقلالية فـي الأداء والأفكـار المبدعـة، والتوسـع الخـلاق للمعـارف، ويقوم المستفيدين الخـارجيين بتقييم المشروعات وطرق تنفيذها للتأكد من أن المؤسسـة الجامعية معدة لمواجهة احتياجات المستقبل وتلبية احتياجات السوق المجتمعي.**

- **الارتباط بالمجتمع: نظراً للتغير السريع في عالمنا الذي تتضاعف فيه المعلومات أصبح إرتبـاط المجتمـع بالجامعـة مصدراً لتجدد المعارف والمعلومـات ووسـيلة لتحقيـق التجـانس الإنسـاني ويـنعكس هـذا كلـه علـي تعزيـز الهويـة والمواطنـة للمـواطنين وتحقيـق المسـئولية الاجتماعية للعاملين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب نحو المجتمع.**

- **الاعتمـاد علـي مـداخل علميـة متعـددة: يـرتبط هـذا المـدخل بسـابقه حيـث أن الإرتبـاط بالمجتمع ومحاولة حل مشاكله تستلزم بالضرورة تعدد المداخل البحثيـة التـي تتنـاول هذه المشكلات وتحـدد احتياجـات علاجهـا، وغالبـاً مـا تتعدد وجهـات النظـر فـي العمـل الواحـد لإختلاف زوايـا الرؤيـة ممـا يؤكـد أهميـة العمـل مـن خـلال روح الفريـق لمـا يتمتـع بـه مـن صـفات الواقعيـة والحساسـية للتغيـرات والكفـاءة والقـدرة علـي إدمـاج المتغيـرات العلميـة والثقافية في إتجاه حل المشكلة.**

- **التكامل بين النزعة العلمية النظرية والنظرة البرجماتية النفعية: تراعي برامج توسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية تحقيق التكامل بين الأسس العلميـة والمشاورات الأكاديميـة التـي**

تقدم من خلال الجامعة بما يتفق مع الأمانة العلمية ومراعاة الأعراف الجامعية من جهة وبين ضرورة التسويق لهذه الأسس والمشاورات من جهة أخري، وتجمع نطاق جودة الخدمات الجامعية بين الهدف العلمي والبرجماتي فهناك العديد من العلماء الذين كرسوا حياتهم لتطوير وخدمة مجتمعاتهم دون أدني أهداف نفعية.

- النزاهة: علي الرغم من التأكيد علي النفعية ضمن المبادئ المحددة لبرامج توسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية، فإن الجامعة تبذل جهد كبير للحفاظ علي أرفع المعايير في الممارسات الأخلاقية والمهنية التي تتم داخل الحرم الجامعي، والنزاهة في التعامل مع المساهمين / المستفيدين فيما يحدث من سلوكيات والتحمل للأدوار والمسئوليات والتنبؤ بالمخاطر التي قد تحدث من قبل هؤلاء المستفيدين / المساهمين وإتخاذ إجراءات وقائية معقولة لمنع هذه المخاطر.

## ثالثاً: خلاصة النتائج والتصور المقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول (جامعة أسيوط أنموذجاً).

تتناول الباحثة فيما يلي خلاصة النتائج ثم التصور المقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول (جامعة أسيوط أنموذجاً).

### أ – خلاصة نتائج الدراسة:

– حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية: ما التصور المقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

١– ما الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة؟

٢– ما أهم التحديات التي تواجه الجامعات المصرية؟ وما مبادرات إصلاح التعليم الجامعي؟

٣– ما أهم الخبرات الناجحة في مجال الجامعات المنتجة؟

٤- ما الجهود التى بذلت فى جامعة أسيوط لإستثمار المعرفة وتسويق منتجاتها من خلال المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص؟

٥- ما الدروس المستفادة ؟ وما متطلبات تطبيق الجامعة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول؟

وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

هدفت هذه الدراسة إلي وضع تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول، ورصد جهود الجامعة في استثمار المعرفة وتسويق منتجاتها من خلال المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص ومعرفة مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات وذلك لتفعيل مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وتحقيق مصادر تمويلية مكملة لمصدر التعليم العالي التقليدي الحكومي والخاص والناجم عن إستقطاب الطلبة للدراسة في الجامعة من ناحية أخري وصولاً إلي الجامعة المنتجة وذلك بالتعاون والعمل المشترك مع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية.

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

١- الجامعة المنتجة هي الجامعة التي تحقق من خلال تكامل وظائفها التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع تطوير أنشطة تعليمية وإنتاجية متعددة مثل (البحوث التعاقدية والتعلم الذاتي والتدريب المستمر والاستشارات، والإنتاج المباشر في بعض الكليات وفتح الدراسات المسائية لقاء رسوم .. الخ) لتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفر للجامعة مصادر تمويلية غير تقليدية.

٢- يتحقق الدور التنموي للجامعة باتفاقيات بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية لتحقيق أهداف الشراكة ومبادئها ومجالاتها وتحفظ لكل طرف مصالحه وتلبي احتياجاته وتصبح هذه الإتفاقيات مسؤولية ملزمة لأطرافها، وتحقق الجامعة من خلالها بعض الموارد المالية التي تنعكس بالفائدة علي العاملين فيها.

٣- الإنتاج في المفهوم الإسلامي هو نشاط إقتصادي منظم يهدف إلي توليد منفعة أو زيادتها سواء كانت مادية أو معنوية، ويعتبر الإنتاج وسيلة لإشباع حاجات الإنسان اللازمة لإستمرار حياته.

٤- الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الجامعة المنتجة هي: التكامل بين وظائف الجامعة الثلاث التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فتح قنوات للشراكة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية لتلبية احتياجاته من الكوادر البشرية الماهرة المدربة والقادرة علي البحث والمشاركة في إيجاد حلول لمشكلاته وقضاياه، وتنظيم برامج تعليمية وتدريبية مثل برامج التدريب التحويلي، والتعليم المتناوب، والتعلم المستمر، تنوع التخصصات والكليات تبعاً لتنوع البيئات المحلية بحيث تتناسب مع كل بيئة محلية وقطاعات الإنتاج في المجتمعات المحلية، وإعداد الطلاب بصورة متكاملة عقلياً وخلقياً واجتماعياً، تنوع مصادر التمويل، تحويل الجامعة إلي مركز للإنتاج المعرفي والفكري، وربط التعليم بالإنتاج ورفع مستوي إنتاجية الطالب وتنمية مهارات الإبداع والإبتكار لدي الطلاب.

٥- أهداف الجامعة المنتجة هي: زيادة قدرة الجامعات التنافسية، التنمية المهنية المستدامة للطلاب قبل وأثناء الخدمة، المساهمة في علاج مشكلات البطالة، تحويل الجامعات إلي بيوت خبرة، وتوفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات من خلال تفعيل الدور الإنتاجي لرأس المال المادي والمعرفي المتاح للجامعات وتحقيق استقلالية الجامعات، ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الاقتصادية والخدمية، رفع مستوي الكفاءة الداخلية والخارجية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية، وبناء مجتمع قوي ومترابط.

٦- التحديات التي تواجه التعليم الجامعي المصري هي: التسارع في معدلات التقدم التكنولوجي والإنفتاح الإعلامي والثقافي والحضاري والعالمي، والمنافسة العالمية، والتوجه إلي التعليم العالي للجماهير، وحاجة سوق العمل إلي وظائف مهنية وأكاديمية دقيقة، التحول من إنتاج المعرفة إلي تشكيل المعرفة وإيجاد كادر من عمال المعرفة،

وعولمة المعرفة وأثرها خاصة لمن ينتج المعرفة وتحكمه فيمن يستخدمها، القصور في تحويل المعارف إلي منتجات، القصور الناتج عن عدم ملائمة البرامج التعليمية لحاجات ومتطلبات سوق العمل، ضعف العدالة في الفرص الدراسية، انخفاض الفعالية الداخلية للتعليم الجامعي المصري، ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص، نمط التنمية المتبع لم يسمح للجامعات من أن تطور من تخصصاتها لاعتماد الشركات والمؤسسات الاقتصادية علي الخبرات الأجنبية، تدني التقييم المؤسسي وضعف رسوخ أصول ضمان الجودة، تدني نسبة الإنفاق علي التعليم الجامعي، اعتماد التطوير والإصلاح في الجامعات المصرية الحكومية علي قدرة الدولة علي تحقيق متطلبات الإصلاح، غياب استقلال الجامعة، وجمود اللوائح والقوانين التي تحكم أداء أعضاء هيئة التدريس.

٧- طرحت العديد من المبادرات لإصلاح التعليم الجامعي المصري واستقر الأمر علي تنفيذ ستة مشروعات هي مشروع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ICTP ، ومشروع تطوير الكليات التكنولوجية المصرية ETCP ، ومشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP ، ومشروع كليات التربية FDEP ، ومشروع صندوق تطوير التعليم العالي HEEPF ، ومشروع توكيد الجودة والاعتماد QAAP، وذلك علي ثلاث مراحل تتفق كل مرحلة مع الخطة الخمسية للدولة إعتباراً من ٢٠٠٢م حتي ٢٠١٧م.

٨- تم استعراض بعض الخبرات الناجحة في مجال الجامعات المنتجة في كل من : الولايات المتحدة الأمريكية، دول الإتحاد الأوروبي بصفة عامة وفي بريطانيا بصفة خاصة، اليابان، أستراليا، ماليزيا، المملكة العربية السعودية للاستفادة من هذه الخبرات في التصور المقترح.

٩- أن نجاح الجامعة في استثمار إمكاناتها المادية أو البشرية من خلال الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية يتطلب إستراتيجية تسويقية معدة جيداً تراعي احتياجات العملاء وتلبيتها بالكفاءة المطلوبة بأقل التكاليف حتي يمكن للجامعة أن تنافس بفاعلية في تسويق منتجاتها في ظل منافسة شرسة مع مؤسسات التعليم العالي المحلية والإقليمية والعالمية.

١٠- يمر تسويق التعليم الجامعي بعدة مراحل يطلق عليها دورة التسويق وهذه المراحل هي: بحث التسويق، تحليل المنتج، التسويق والترويج، ضبط الجودة والمراقبة.

١١- التسويق الجامعي للتعليم يهدف إلي: التعرف علي احتياجات الزبائن، تطوير الخدمات التعليمية والمنتجات، تعريف المنتج للزبائن، و تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية.

١٢- أهداف الوحدات ذات الطابع الخاص هي: معاونة الجامعة في القيام برسالتها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، إجراء البحوث العلمية الهادفة لحل مشاكل الإنتاج، معاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية والفنية التي تؤدي إلي وفرة الإنتاج وتعدده وتحسينه، الإسهام في تدريب أفراد المجتمع لرفع كفايتهم الإنتاجية في شتي المجالات، توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخري والهيئات العلمية علي الصعيد العربي والعالمي، المساهمة في تنفيذ مشروعات الجامعة وكلياتها ومعاهدها، والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات، تقديم الاستشارات الفنية وتصميم برامج ومشروعات للجهات والهيئات.

١٣- أنشأت المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بمقتضي القرار الجمهوري رقم (١٠٨٧) لسنة ١٩٦٩. وتتميز العديد من الوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات المصرية بالكثير من نقاط القوة التي تؤهلها لتصبح بيوت خبرة في مجال الاستشارات والدراسات ومجالات التدريب والتنمية وما يعيقها عن ذلك نقطة ضعف تتمثل في جهل الجهات المستفيدة الخارجية بالخبرات والإمكانات المتاحة داخل هذه الوحدات.

١٤- تم رصد المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط في العام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٤م وكتابة نبذة مختصر عن تاريخ تأسيسها وأهدافها ، ونتائج هذه الدراسة تؤكد أن جامعة أسيوط لديها بنية تحتية جيدة تمكنها من أن تكون نواة لجامعة منتجة مصرية وذلك لأن البنية التحتية من معامل ومختبرات ومراكز علمية وبحثية ووحدات ذات طابع خاص، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بما يمثلونه من كفاءات علمية وبحثية يؤكد تمتعها بالفرص التالية:

- الصورة الذهنية للجامعة وبعض الكليات والأساتذة.
- إنخفاض التكلفة لما تقدمه من خدمات واستشارات أو بحوث تطبيقية أو تدريبات ... الخ.
- توفر فرص تعاون بين الكليات والأقسام ومؤسسات المجتمع.
- البنية والمعرفة التكنولوجية.
- توفر رسائل بحثية لطلبة الدراسات العليا.
- الخبرة (الكفاية).
- توفر فرص المشاركة في التحكيم في المنازعات محلياً وعالمياً.
- وتواجه جامعة أسيوط التهديدات البيئية التالية:
- نقص التمويل المناسب للتطوير والتجديد.
- منافسة الجامعات الداخلية الأخري الحكومية والخاصة.
- دخول الجامعات الأجنبية الخارجية في المنافسة.
- انفصال الجامعة عن جانب الطلب والعرض المتاحة (نقص التعاون والمشاركة مع مؤسسات المجتمع).
- عدم وجود إستراتيجية لتسويق منتجاتها.
- تغير الطلب لدي المستفيدين.
- مشكلات البطالة بين الخريجين.

- عدم وجود إستراتيجية للمنافسة.

١٥- الدروس المستفادة من خبرات بعض الدول في مجال الجامعات المنتجة هي:

- تنوع مصادر التمويل.
- وضع إستراتيجية للتسويق.
- وضع إستراتيجية للمنافسة.
- إنشاء مراكز للتسويق ونقل التقنية.
- تفعيل التعاون والشراكة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية.
- إنشاء مراكز التميز البحثي.
- إنشاء كراسي علمية بحثية.
- تفعيل خدمات التدريب والتعلم المستمر (خاصة الإلكتروني).
- تسويق مرافق ومساحات الجامعة مثل استغلال الطرقات في الترويج الإعلاني للشركات مقابل رسوم.
- خدمات توظيف الطلاب.
- إنشاء شركات تابعة للكليات والمعاهد تهدف لتسويق الأبحاث.
- تطبيق نظام الإعفاء الضريبي علي البحوث والتجارب المشتركة ذات التكلفة العالية والتي تستغرق سنوات طويلة.
- توفير منح دراسية للطلاب في المناطق الصناعية.

- تطوير البنية التحتية بإستمرار بما يتفق مع المتغيرات.
- تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتحسين جودة الأداء ورضا العميل.

١٦- متطلبات تطبيق الجامعة المنتجة هي:

- المتطلب الأول: تفعيل الشراكة بين الجامعة وقطاعات العمل والإنتاج.
- المتطلب الثاني: إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين الجودة.
- المتطلب الثالث: استقلال الجامعة.

١٧- إن نجاح الجامعة في تقديم خدماتها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع يرتبط بعاملين أساسيين هما: المشاركة في صياغة الإستراتيجيات والسياسات التي تصمم لضمان تحقيق مزيد من الجودة الشاملة، وتحقيق جودة التسويق.

١٨- إن توسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية ترتبط بالوظائف التقليدية للجامعات وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وأسفرت عن الوظيفة الرابعة للجامعة والتي ترتبط بتوسيع جودة الخدمات الجامعية وتقديمها للمستفيدين الخارجيين وإرساء نظم التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الخارجي من خلال خطة عمل معدة من قبل الجامعة وبمشاركة القطاعات المستفيدة وتقسم هذه الخطة إلي مجموعة من البرامج والأنشطة خلال وقت زمني محدد وتتضمن كافة البرامج التي من شأنها توليد المعرفة ونقلها وتطبيقها والحفاظ عليها وذلك لإفادة المشاركين من المجتمع الخارجي، وتوفير التمويل اللازم للجامعة الذي يحقق لها الإستقلالية.

١٩- تقوم برامج وخطط توسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية علي مجموعة من المبادئ الأساسية هي: التبادلية والمشاركة، الإنصاف، إجرائية التطوير، بناء القدرة، الارتباط بالمجتمع، الاعتماد علي مداخل علمية متعددة، التكامل بين النظرة العلمية النظرية والنظرة البراجماتية النفعية، النزاهة.

**ب – التصور المقترح:**

هدفت هذه الدراسة إلي وضع تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول (جامعة أسيوط أنموذجاً) وقد تبين من تحليل الوضع الراهن أن الجامعة لديها بعض نقاط القوة والضعف كما أن لديها الفرص والتهديدات، وقد توصلت الدراسة إلي وضع تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية ويبني هذا التصور علي المفهوم التالي:

**مفهوم الجامعة المنتجة:**

يبني هذا التصور علي مفهوم الجامعة المنتجة وهي الجامعة التي تحقق من خلال تكامل وظائفها التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع تطوير أنشطة تعليمية وإنتاجية متعددة مثل البحوث التعاقدية والتعلم الذاتي والتعلم المستمر والاستشارات والإنتاج المباشر في بعض الكليات ومنح الدراسات المسائية لقاء رسوم، لتسهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتوفر للجامعة مصادر تمويلية غير تقليدية.

**كيفية بناء التصور:**

يتطلب بناء هذا التصور الإجراءات التالية:

١- تشخيص الجهود التى بذلت فى جامعة أسيوط لإستثمار المعرفة وتسويق منتجاتها من خلال المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص لتحديد جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات.

٢- تحديد الإمكانات المادية والمعرفية والبشرية، وجمع البيانات والمعلومات عن البنية التحتية من معامل ومختبرات وورش ومراكز علمية وبحثية، ووحدات ذات طابع خاص إنتاجية وخدمية، وما يتوفر بها من معدات وأجهزة تقنية، والمقررات والبرامج الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وخبراتهم ودرجاتهم العلمية وأبحاثهم أو اختراعاتهم والبرامج التي قدمت لهم لتنمية القدرات، وعدد الطلاب في التخصصات المختلفة وما يقدم

لهم من تدريبات قبل وأثناء الخدمة أو بمعني آخر عمل قاعدة معلومات عن الكليات والمعاهد في الجامعة وإمكاناتها المادية والمعرفية.

٣- تحديد فلسفة التصور وأهدافه والأسس التي يبني عليها والمتطلبات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف في ضوء خبرات بعض الدول.

٤- نظراً لأن الجامعة المنتجة تهدف إلي إرضاء العملاء أو الزبائن وهم المستفيدين الخارجيين من المؤسسات الاقتصادية والخدمية وأفراد المجتمع فإن التصور يجب أن يراعي المرونة حيث تتغير الاحتياجات طبقاً لتغير العملاء ونوع الإنتاج أو الخدمة وما يرضي أو يشبع مجموعة من العملاء قد لا يكون كذلك بالنسبة للآخرين.

٥- تحديد أوجه الاستفادة من خبرات بعض الدول وإمكانات تطبيقها في جامعة أسيوط لتعزيز نقاط القوة وتقليل نقاط الضعف وتعظيم الفرص المتاحة والتقليل من التهديدات.

٦- بعض الآليات المقترحة لتنفيذ التصور المقترح.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه الإجراءات:

١- تشخيص واقع جهود جامعة أسيوط في استثمار المعرفة وتسويق منتجاتها من خلال المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص التحليل الرباعي SWOT.

**التحليل الرباعي SWOT للجهود التى بذلت جامعة أسيوط لإستثمار وتسويق المعرفة**

| نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|
| ١- توفر أساتذة لهم باع طويل في العمل الميداني والخبرات العلمية.<br>٢- تمتع الأعضاء بسمعة علمية بلورت علاقات شراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية.<br>٣- توفر مراكز التدريب والاستشارات وجاهزيته لإعداد وتقديم الدورات.<br>٤- توفر البني التحتية للمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص من مختبرات وورش وجاهزيتها لتنفيذ المشاريع.<br>٥- توفر الرسائل العلمية لطلبة الدراسات العليا وبحوث الترقية لأعضاء هيئة التدريس وجاهزيتها للتسويق والإستفادة منها في حل مشكلات المؤسسات الإنتاجية والخدمية. | ١- نقص التمويل.<br>٢- أعضاء هيئة التدريس مثقلين بالتدريس والمهام الإدارية مما يقلل جهدهم البحثي.<br>٣- عدم وجود نظام يفصل بين التعاقد للتعليم والتعاقد لإنتاج وتسويق المعرفة.<br>٤- عدم معرفة الإمكانات الهائلة المتاحة في الجامعة نظراً لقصور الترويج والتسويق لها. |

| الفرص | التهديدات |
|---|---|
| ١- توفير رسائل بحثية لطلبة الدراسات العليا من المشاريع الاقتصادية أو الخدمية.<br>٢- توفير فرص تعاون بين كليات وأقسام الجامعة الرائدة في إنتاجها البحثي والمؤسسات الاقتصادية والخدمية.<br>٣- توفر فرص المشاركة في التحكيم في المنازعات المحلية والإقليمية والعالمية.<br>٤- انخفاض التكلفة لما تقدمه من خدمات واستشارات أو بحوث تطبيقية وتدريبات .. الخ.<br>٥- البنية والمعرفة التكنولوجية.<br>٦- الخبرة (الكفاية). | ١- نقص التمويل المناسب للتطوير والتجديد.<br>٢- منافسة الجامعات الداخلية الأخري حكومية وخاصة.<br>٣- دخول الجامعات الأجنبية الخارجية في المنافسة.<br>٤- نقص التعاون والمشاركة مع مؤسسات المجتمع.<br>٥- عدم وجود إستراتيجية لتسويق منتجاتها.<br>٦- تغير الطلب لدي المستفيدين.<br>٧- مشكلات البطالة بين الخريجين.<br>٨- عدم وجود إستراتيجية للمنافسة. |

٢- تحديد الإمكانات المادية والمعرفية والبشرية وسبق توضيحها منعاً من التكرار وعمل قاعدة معلومات عن إمكانات الجامعة علي شكل كتيبات مطبوعة وإعلانها إليكترونيا علي موقع الجامعة وفي كل كلية وقسم لتسويقها وترويجها ... الخ.

٣- تحديد فلسفة التصور وأهدافه والأسس التي يبني عليها والمتطلبات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف في ضوء خبرات بعض الدول بعد استخلاص الدروس المستفادة وقد تم مناقشة فلسفة الجامعة المنتجة وأهدافها والأسس والمبادئ التي تبني عليها في الإطار النظري، وكذلك المتطلبات اللازمة لتطبيقها في ضوء خبرات بعض الدول وأوجه الاستفادة من خبرات تلك الدول فلا داعي للتكرار.

٤- يراعي أثناء تنفيذ التصور تقويم الإجراءات لتحديد نقاط القوة والضعف واستطلاع رأي العملاء وعمل التعديلات اللازمة بهدف تحقيق رضي العملاء وعمل التغذية الرجعية المناسبة لضمان جودة الأداء والنجاح في التسويق وتحقيق الأرباح للجامعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال حل مشكلات وقضايا المجتمع الاقتصادية والخدمية والاجتماعية.

٥- من نتائج التقويم يتم تطبيق ما يمكن تطبيقه من أوجه الاستفادة من خبرات تلك الدول لتعزيز نقاط القوة وتقليل نقاط الضعف وتعظيم الفرص المتاحة وتقليل التهديدات.

## بعض الآليات المقترحة لتنفيذ التصور:

١- تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم العالي لتتلائم مع الاعتماد الأكاديمي والجودة الشاملة والجامعات المنتجة.

٢- وضع التوقعات المستقبلية وفق آليات التخطيط الإستراتيجي التي تتطلب فحص وتقويم البيئة الداخلية للجامعة والبيئة الخارجية المحيطة لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ثم وضع خطة إستراتيجية للتسويق، وخطة إستراتيجية للتنافس.

٣- أن تكون خطط وسياسات الجامعة تلائم حاجات ومتطلبات سوق العمل بحيث تربط سياسة القبول بخطط التنمية وحاجات السوق المتزايدة للمهارات التقنية والإبتكارية في المخرجات ، والتوسع في التخصصات التطبيقية والتقنية، وأن تتوافق متطلبات التنمية مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي والمعايير العالمية وعمل قاعدة بيانات عن هذه المتطلبات.

٤- تعزيز وتطوير مصادر التمويل للجامعة مثل تعزيز الاستفادة من المشاريع الإنتاجية والبحثية والخدمية التي تشارك فيها الجامعة، وكذلك الاستفادة من المنح الدولية وبرامج التعاون والشراكة، والتعاقد مع قطاعات الإنتاج والخدمات، وتسويق البحوث وبراءات الإختراع ... الخ.

٥- الاهتمام بتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس باستخدام أسلوب التعلم الذاتي لكل منهم هذا بالإضافة إلي وضع خطط التنمية المهنية المستدامة لهم وفقاً للمعايير العالمية وإعادة النظر في برامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس المستخدمة حالياً.

٦- تفعيل دور البحث العلمي في الارتقاء بالجامعة نحو الإنتاج والإبداع وذلك بتشجيع الأبحاث التطبيقية ذات المردود الإنتاجي الاقتصادي، وتفعيل دور مراكز البحث العلمي، وكذلك تفعيل دور المؤتمرات والندوات والورش حول القضايا التي تساهم في التنمية والإنتاج، وأن توجه البحوث لحل مشكلات الإنتاج والتنمية في القطاعات الاقتصادية وتوسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية.

٧- التقويم المستمر للمناهج والبرامج التعليمية وطرق التدريس وفق معايير الإعتماد والجودة الشاملة، وذلك بزيادة المحتوي التقني والتدريبي وتعزيز مهارات الإبداع والإبتكار والبحث العلمي وإنتاج المعرفة، واستخدام أساليب التعلم التي تركز علي الطلبة مثل التعلم التعاوني، والتعلم الذاتي ... الخ، وذلك لتخريج طلاب يمتلكون قدرات ومهارات علمية وتقنية وبحثية وابتكارية تمكنهم من المنافسة في سوق العمل.

٨- أن تقوم الأقسام العلمية في الكليات بعمل تعاقدات تعاون وشراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية والاجتماعية في المجتمع مما يشجع المؤسسات الإنتاجية علي الإسهام في بناء المعامل والورش والوحدات الاستشارية والخدمية وتزويدها بالإمكانات المادية اللازمة، كما يؤدي إلي استثمار النشاطات الإنتاجية في الجامعة لتحقيق أرباحاً عالية للجامعة ومنسوبيها وذلك بتوسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية.

٩- إتباع وسائل التسويق الفعالة لتسويق المنتجات البحثية والاستشارية، والمعرفية وذلك بالترويج المناسب لها بالتقارير والأدلة المطبوعة والإليكترونية وإقامة المعارض وبذلك يمكن تسويق واستثمار بحوث الماجستير والدكتوراه وبحوث الترقية وذلك بتوجيهها إلي الجهات التي تستفيد منها، هذا بالإضافة إلي تسويق واستثمار الاختراعات التي تسجل بأسماء مخترعيها مقابل نسبة من العائد مما يعزز ويحفز علي الإبداع والابتكار.

١٠- إنشاء وتفعيل مراكز الإبداع والابتكار والتميز البحثي، والكراسي البحثية، والبحوث التعاقدية لخلق مناخ ملائم لتطوير الإنتاج في الجامعة، وإصدار نشرات دورية عنها ومن مشاركاتها للمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وكذلك الإعلان عنها إلكترونياً علي موقع الجامعة وذلك بهدف تسويقها، وتغيير الصورة السلبية للجامعات المصرية وتحويلها إلي بيوت خبرة بدلاً من الاعتماد علي الخبرات الأجنبية.

## الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلي وضع تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول (جامعة أسيوط أنموذجاً) وأقتضت متطلبات الدراسة التعرف علي الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة وتمت مناقشة مفهوم الجامعة المنتجة وأهدافها والأسس التي تبني عليها والإنتاج من منظور إسلامي وعلاقة الإنتاج بالتعليم، والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي المصري ومبادرات إصلاحه، وخبرات بعض الدول في مجال الجامعة المنتجة وأوجه الاستفادة منها والمتطلبات اللازمة لتطبيق مفهوم الجامعة المنتجة وتم وضع تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول (جامعة أسيوط – أنموذجاً).

## المراجع:


١- اليونسكو، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، الرؤية والعمل ، باريس ، المؤتمر العالمي للتعليم العالي، في الفترة من (٥-٩) أكتوبر، ١٩٩٨م.

٢- طعيمة، أحمد رشدي، البندري، محمد سليمان، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤي التطوير، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤م.

٣- مصلح، جواهر بنت عواض ، إدارة المعرفة مدخل لتحقيق نموذج الجامعة المنتجة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القري، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م.

٤- ضاحي، حاتم فرغلي، مستقبل التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

٥- العبيدي، نبيه نديم، إستراتيجية التمويل للجامعات المنتجة (جامعات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين- أنموذجاً) مجلة الأكاديمية العربية، جامعة المستقبل لعلوم الإدارة وتكنولوجي المعلومات ، الدنمارك، العدد ١١، ٢٠١١م متاح علي: www.uoanbar.edu-iq/taechingmethodscenter//catalog/search%2031pg

٦- الشويحان، صفاء، "مقومات جودة العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي"، **مؤتمر التعليم العالي لمتطلبات التنمية**، المؤتمر السادس، جامعة البحرين، ٢٠٠٧م.

٧- العبيدي، نبيه نديم، **مرجع سابق**.

٨- عشيبة، فتحي درويش محمد، "الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصائص التعليم الجامعي في مصر" دراسة تحليلية، **المؤتمر التربوي الثاني ، خصخصة التعليم العالي والجامعي**، مسقط، سلطنة عمان، المجلد الثاني (٢٥-٢٧) رجب ١٤٢١هـ، (٢٣-٢٥) أكتوبر ٢٠٠٠م.

٩- عرابة ، رابح، عوالي، حنان، "ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري ، مداخلة"، **الملتقي الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، متاح علي iefpedia.com/arab/3087.

١٠-محمد، سماح زكريا، "تصور مستقبلي لتطوير الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة لخدمة المجتمع"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠٠٦م.

١١-جايل، عفاف محمد، "تسويق الخدمات الجامعية و دوره في توجيه الطلب علي التعليم الجامعي في مصر"، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١٠م.

١٢-عبدالفتاح، خليل، عبدالمجيد، محمود ، "توظيف البحث التربوي الفلسطيني في ضوء مقومات مجتمع المعرفة" رؤية مستقبلية، **مؤتمر البحث العلمي مفاهيمه وأخلاقياته وتوظيفه**، الجامعة الإسلامية ، غزة، ٢٠١١م، ص ص ١-٢ متاح علي: www.cstkh.edu.B/fscl/index.php/aui.

١٣-محي الدين، دينار ، "الأقتصاد القائم علي المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية في ماليزيا"، **المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة** ، تصدر عن كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٣)، العدد (٤)، أكتوبر ٢٠١١م.

١٤-الهادي، شرف إبراهيم، "رؤية إستراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات منخفضة، **مجلة البحوث التربوية والنفسية**، العدد الأول، ٢٠١١م.

١٥-العبيدي، نديم وجيه، **مرجع سابق**.

١٦-الخليفة، عبد العزيز بن علي ، "صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجاً"، **مجلة رسالة التربية وعلم النفس**، العدد ٤٦، الرياض، ذو الحجة ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م، ص ص ٩٧-١٢٢.

١٧-شاكر ، كريمة محمود، "الدور التنموي للجامعة في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة" دراسة تقويمية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية بأسيوط، جامعة أسيوط، ٢٠١٤م.

18- Schneeberger, Arther, "Skilles for the knowledge and service society: trends determining future pre-service and in-service VET needs", **European Journal of Vocational Training,** Vol. (2), No. (38), May – Aug. 2006, Eric; Ej752135.

19- Daily, Lynn, et al., "Understanding M13A consumer needs and The development of marketing strategy", **Journal of Marketing for higher Education**, Vol. (16), Issue (2), 2006, pp. 143-158.

20- Voon, B.H., Servmo, "A measure for service-driven market orientation in higher education", **Journal of Marketing for Higher Education**, Vol. (19), Issue (7), 2007, pp. 216-237.

21- Bouhamed, Amira, et al., **The role of Tunisian universities in regional development**, the Faculty of Economics and Management of S fax in Tunisia, 2011.

22- Ciolam, Laura, "Training teacher to use digital resource for the knowledge society", Social and Behavioral Sciences, Teacher Education Department, the University of Bucharest, Romania, EPC-tks, 2013, pp. 415-419, available on line at www.sciencedirect.com.

٢٣-العبيدي، نبيه نديم، **مرجع سابق**.

٢٤-الخليفة، عبد العزيز بن علي، **مرجع سابق**.

٢٥-عشيبة، فتحي درويش محمد، **مرجع سابق**.

٢٦-الخليفة، عبد العزيز بن علي، **مرجع سابق**.

٢٧-**المرجع السابق**.

٢٨-عشيبة، فتحي درويش محمد، **مرجع سابق**.

٢٩-الخليفة ، عبد العزيز بن علي، **مرجع سابق.**

٣٠-**المرجع السابق.**

٣١-صائغ ، عبدالرحمن أحمد، ومتولي، محمد، "التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، **الدراسات المرجعية**، الرياض، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (١٧-٢١) أبريل، ٢٠٠٥م.

٣٢-علي، نادية حسن السيد، "تصور مستقبلي لتفعيل مشروع المدرسة المنتجة في ضوء إشكالية الواقع وسيناريوهات المستقبل" ، **مجلة كلية التربية ببنها**، العدد (٥٧)، أبريل، ٢٠٠٤م.

٣٣-فتحي، شاكر محمد، "الإرتقاء بالهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي"، **المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت، ٦-١٠ ديسمبر، ٢٠٠٩م.

٣٤-دياب، مهدي أمين، جمال الدين، نجوي، "الجامعة ومجتمع المعرفة التحدي والاستجابة في مستقبل التعليم الجامعي العربي، رؤية تنموية"، **المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس**، المنعقد في الفترة من (٣-٥) مايو، ٢٠٠٧م.

٣٥-محمود، يوسف سيد، "التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مدخل لتطوير التعليم الجامعي"، **المؤتمر القومي السنوي العاشر (العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، جامعة المستقبل في الوطن العربي، في الفترة من (٢٧-٢٨) ديسمبر ٢٠٠٣، ص ص ١٦٥-١٩١.

٣٦-مكتب اليونسكو الإقليمي، "إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته"، **المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، التقرير الإقليمي**، القاهرة، في الفترة من (٣١ مايو – ٢ يونيو)، ٢٠٠٩م.

٣٧-ناس، السيد محمد، "التكيف الهيكلي والتعليم العالي – دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الدولية"، قضايا في التعليم العالي والجامعي، **دراسات تربوية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٣م ، ص ص ١٦٧-٢٤٢.

٣٨-علي، محمد عبد الرؤوف ، "دراسة تقويمية للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧م.

٣٩-جوهر، دعاء محمود عبد الفتاح، "تصور مقترح لتطوير أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء مدخل إدارة المعرفة"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨م.

٤٠-صالح، صفية أحمد وهبه، "تحليل القدرة التنافسية للجامعات المصرية باستخدام مصفوفة SWOT" ، **مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار إتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات**، جامعة حلوان بالتعاون مع مركز بحوث التجارة الخارجية، في الفترة من (٧-٩) مايو، ٢٠٠٦م، ص ص ٢٧٧-٢٩٧.

٤١-وزارة التعليم العالي، "مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي"، ورقة عمل، **المؤتمر القومي للتعليم العالي**، جمهورية مصر العربية، (١٣-١٤) فبراير، ٢٠٠٠م.

٤٢-القرعي، أحمد يوسف، "دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد ١٥٦، مجلد ٣٩، السنة ٤٠، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أبريل، ٢٠٠٤م، ص ص ٩٤-٩٧.

٤٣-الهلالي ، الشربيني الهلالي، "أهم المؤشرات العامة في تقييم جوانب الإنتاجية في الوظائف الجامعية"، دراسة تحليلية ، **مستقبل التربية العربية**، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٢٣)، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، أكتوبر، ٢٠٠١م.

٤٤-**المرجع السابق.**

٤٥-صائغ، عبدالرحمن أحمد، ومتولي، محمد، **مرجع سابق.**

٤٦-**المرجع السابق.**

٤٧-الهادي، شرف إبراهيم، **مرجع سابق.**

٤٨-الخليفة، عبدالعزيز بن علي، **مرجع سابق.**

49- Weisbuch, R., "Intellectual Entrepreneurship: The New Academic Spirit", on Campus, 28 (3), 2001

٥٠-باطريح، محمد عامر، وباخرمة، أحمد سعيد ، "الجامعة المنتجة اللاربحية في الدول الإسلامية صيغة تمويلية مقترحة"، **المؤتمر العربي الثاني للجامعات العربية: تحديات وطموح**، مراكش، المملكة المغربية، ديسمبر، ٢٠٠٨م.

٥١-الخليفة، عبدالعزيز بن علي، **مرجع سابق.**

٥٢-القحطاني، منصور بن عوض، "تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص – الواقع وسبل التطوير"، **مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير** المنعقد بجامعة الملك سعود في الفترة من (٩-١١)/٤ ، الرياض، ٢٠٠٥م.

٥٣-الهادي، شرف إبراهيم ، **مرجع سابق.**

٥٤-الشربيني، فهمي، "طرق جديدة لزيادة موارد الجامعات"، **مجلة المعرفة**، العدد (١٨١) متاحاً في بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٠: **html:file://c:\Documents and settings\Administrator\Desktop\3.mht.**

٥٥-العبيدي، نبيه نديم، **مرجع سابق.**

٥٦-الهادي، شرف إبراهيم، **مرجع سابق.**

57- Koung Julia, "Marketization and privatization in Education", **International Journal of Educational Management**, Vol. 20, 2000, pp. 88-90.

٥٨-سلطان، يوسف حجيم ، هاشم فوزي دباس، "تسويق خدمة التعليم الجامعي وملائمتها مع احتياجات الزبون"، دراسة تطبيقية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، جامعة الكوفة، العدد ٦٥، ٢٠٠٧م.

٥٩-الموسوي، كوثر حميد هاني، التسويق في منظمات غير هادفة للربح مع نموذج مقترح، دراسة حالة في جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٤م.

٦٠-جايل ، عفاف محمد، **مرجع سابق**.

٦١-سعيد، هناء عبد الحليم، إدارة التسويق مدخل استراتيجي، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.

٦٢-الضمور، هاني حامد، **تسويق الخدمات** ، الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨م.

٦٣-مساعد، زكي خليل، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، الأردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

٦٤-قرار جمهورى رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة، المادة (٤٠١)، **الجريدة الرسمية** ، العدد ٤٠، أكتوبر ١٩٦٩م.

٦٥-قرار جمهوري بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م بشأن تنظيم الجامعات، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٧٩م.

٦٦-عزيز، عصام فوزي، "نموذج إحصائي مقترح لتقييم أداء الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة عين شمس"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، فرع بني سويف، جامعة القاهرة، العدد (٣)، ديسمبر ٢٠٠٣م.

٦٧-الإدارة العامة لمركز المعلومات وإدارة التوثيق والمكتبات، **دليل المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط**، أسيوط، منشورات جامعة أسيوط، ٢٠١٥م.

٦٨-صائغ، عبد الرحمن أحمد ، متولي ، محمد ، **مرجع سابق**.

٦٩-بدير، المتولي إسماعيل، "رؤية مستقبلية بكليات التربية في ضوء إطار مرجعي للاعتماد الأكاديمي"، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية ، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤م.

70- Kotler Philip & Armstrong, Gary, **Principles of Marketing**, 8th ed., New Jersey, Prentice Hall Inc., 2002.

٧١-أحمد، لمياء محمد، **نظم الجودة ومتطلبات تسويق الخدمات الجامعية**، المنصورة، المكتبة المصرية، ٢٠٠٩م.

٧٢-شاكر، كريمة محمود، **مرجع سابق**.